

Distr.  
GENERALA/43/426/Add.3  
E/1988/74/Add.3  
27 October 1988  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISHالجمعية العامة  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

NOV 4 1988

UN/SA COLLECTION

المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٨  
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

الجمعية العامة  
الدورة الثالثة والأربعون  
البند ٨٤ (١) من جدول الأعمال  
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع  
بها منظومة الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام

## إضافة

١ - بين المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، في تقريره السنوي لعام ١٩٨٨ بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (A/43/426/E/1988/74) ، الذي يحتوي على تقرير مرحلى ويعالج بعض القضايا المتعلقة بالسياسة والإدارة فيما يتصل بتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٦/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ أئمه سُيقدم إلى الجمعية العامة ، كإضافة إلى هذا التقرير ، معلومات موجدة عن الردود التي قدمتها هيئات إدارة أجهزة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير المتعلق بنتائج دراسات الحالة التي أجريت في عام ١٩٨٧ ، بناء على طلب المدير العام بشأن سير العمل في الأنشطة التنفيذية (انظر A/42/326/Add.1-E/1987/82/Add.1) كما تناول الاستعراض الذي أجرته هيئات الإدارة للمسائل الرئيسية التي عالجتها الجمعية العامة في القرار ١٩٦/٤٢ . ولذلك ترد إشارة إلى الأحكام ذات الصلة من القرار عند عرض ردود هذه الهيئات .

٢ - ولذلك يقدم المدير العام إلى الجمعية العامة تقريرا موحدا عن الردود التي وردت إليه حتى الآن من هيئات إدارة منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وفضلا عن آراء هيئات إدارة برنامج الأغذية العالمي ومنظمة العمل

الدولية ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد البريدي العالمي والمندوب الدولي للتنمية الزراعية . وترد هذه الردود إما في تقارير هيئات الادارة كل على حدة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٨ وإما في مذكرة الامين العام (٧٦/١٩٨٨) المقيدة ايضا الى الجمعية العامة .

٣ - وقد قرر المجلس التنفيذي للأيونسكو النظر في دورته المعقودة في اواخر تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ في العديد من القضايا الاشد تعقيدا التي اثيرت في الاستنتاجات والتوصيات الواردة في دراسات الحالة بما في ذلك تلك المتعلقة بالبرمجة وبدور المستقرين المقيمين . وقد أوضح مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الامم المتحدة للتنمية والتجارة والمجلس التنفيذي للمنظمة العالمية للارصاد الجوية والمجلس الاداري للاتحاد الدولي للمواملات السلكية واللاسلكية ومجلس التنمية الصناعية التابع لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية انها متournée في الاستنتاجات والتوصيات في دوراتها المقبلة . ولهذا لم تكن آراؤها ممتاحة وقت إعداد هذا التقرير .

٤ - وستصدر قرب نهاية عام ١٩٨٨ المعلومات التي ترد من هذه المنظمات والمؤسسات الأخرى ، التي لم تجر بعد استعراضها لاستنتاجات والتوصيات ، بوصفها إضافة أخرى الى هذا التقرير .

## المرفق

الردود الواردة من هيئات الادارة فيما يتصل بالامتناعات  
والتوسيعات الواردة في التقرير المتعلق بنتائج دراسات  
الحالة بشأن سير العمل في الانشطة التنفيذية التي تضطلع  
بها منظومة الامم المتحدة من اجل التنمية

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٥	٨-١	اولا - مقدمة .....
٧	٢١-٩	ثانيا - البرمجة .....
٧	١٢-١٠	الف - البرمجة المشتركة .....
٩	١٧-١٤	باء - البرنامج القطري لبرنامج الامم المتحدة الانمائي بومقه إطارا مرجحا .....
١٠	٢١-١٨	جيم - التركيز والبرمجة القطاعية/المواضيعية .....
١٢	٢٤-٢٢	دال - تنسيق وإدارة قدرة الحكومات المستفيدة .....
١٢	٢٧-٢٥	هاء - أحكام القرار ١٩٦/٤٢ المتعلقة بمسائل البرمجة
١٤	٣١-٣٨	واو - الإجراءات التي تؤخها المدير العام بشأن المسائل المتعلقة بالبرمجة .....
١٥	٤١-٣٢	ثالثا - تبسيط القواعد والإجراءات وإلغاء طابع الامرکزية عليها والموافقة بيتها .....
١٦	٣٧-٣٤	الف - تعليقات مؤسسات جهاز الامم المتحدة الانمائي ...
١٧	٣٩-٣٨	باء - أحكام القرار ١٩٦/٤٢ المتعلقة بالتبسيط والامرکزية والاتساق .....
١٨	٤١-٤٠	جيم - الإجراءات التي تؤخها المدير العام في مجالات التبسيط والامرکزية والاتساق .....
١٩	٥٠-٤٧	رابعا - دور برنامج الامم المتحدة الانمائي بومقه وكالة تمويل مركزية .....
١٩	٤٨-٤٣	الف - تعليقات مؤسسات جهاز الامم المتحدة الانمائي .....

المحتويات (تابع)

<u><a href="#">الصفحة</a></u>	<u><a href="#">الفقرات</a></u>	
باء - احكام القرار ١٩٦/٤٢ بشأن دور التمويل المركزي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ..... ٤٩		
جيم - الاجراءات التي تؤخاها المدير العام ..... ٥٠		
خامسا - التنسيق والهيكل وتقديم المشورة التقنية على المستوى القطري ..... ٧٣-٥١		
الد - دور المنسق المقيم ..... ٥٤-٥١		
باء - التمثيل الميداني لمنظومة الامم المتحدة ..... ٦١-٥٥		
جيم - المشورة التقنية التي تقدمها منظومة الامم المتحدة ..... ٦٥-٦٢		
دال - احكام القرار ١٩٦/٤٢ المتعلقة بدور المنسق المقيم ، والتمثيل الميداني ، والمشورة التقنية التي تقدمها منظومة الامم المتحدة ..... ٧١-٦٦		
هاء - الاجراءات التي تؤخاها المدير العام بشأن دور المنسق المقيم ، والتمثيل الميداني لوكالات الامم المتحدة ، والمشورة التقنية التي تقدمها منظومة الامم المتحدة ..... ٧٦		
سادسا - مسائل أخرى ..... ٩٤-٧٣		
الد - تخصيص موارد منظومة الامم المتحدة فيما بين البلدان ..... ٧٥-٧٦		
باء - تعاون منظومة الامم المتحدة مع البنك الدولي والمصارفاقليمية ..... ٨٤-٨٦		
جيم - تدفق المعلومات الانمائية ..... ٨٨-٨٩		
دال - التعاون مع المنظمات غير الحكومية ..... ٩٤-٩٦		
سابعا - الاستنتاجات ..... ١٠٠-٩٥		

### أولاً - مقدمة

- ١ - تناولت الجمعية العامة في القرار ١٩٦/٤٢ بشأن الانشطة التنفيذية من أجل التنمية ، جملة امور ، فيها بعض القضايا التي أثيرت في الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير المتعلق بنتائج دراسات الحالة بشأن سير العمل في الانشطة التنفيذية التي تتضطلع بها منظومة الامم المتحدة من أجل التنمية ( A/42/326/Add.1-E/1987/82/Add.1 ، المرفق) . وفي الفقرة ٢ دعت الجمعية هيئات ادارة جهاز الامم المتحدة الانمائي الى مناقشة الاعتبارات والتوصيات الواردة في التقرير مناقشة تفصيلية (المرجع نفسه ، الفرع الثامن) .
- ٢ - وفي هذا التقرير تبذل محاولة لدراسة ردود هيئات ادارة مؤسسات المنظومة في ضوء الاحكام ذات الصلة من القرار ١٩٦/٤٢ . ولتسهيل عملية التحليل . وبالنظر الى الطلب الوارد في القرار ١٩٦/٤٢ للحصول على معلومات محددة بشأن الفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات ، فإن الردود الواردة من هيئات ادارة المنظمات الاعضاء في الفريق وبرنامج الامم المتحدة الانمائي وصندوق الامم المتحدة للسكان وبرنامج الاغذية العالمي ومنظمة الامم المتحدة للفطولة (اليونيسيف) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، تدرىء بمعزل عن الردود الواردة من الوكالات المتخصصة والهيئات الأخرى .
- ٣ - وقد رحبت هيئات الادارة بتقرير المدير العام عن نتائج دراسات الحالة ورأت ان تحديد المسائل والحلول المقترحة ينبغي ان تيسر جهود منظومة الامم المتحدة في سبيل زيادة فعالية عملياتها على المستوى القطري . وقد أضافت دراسات الحالة منظوراً ميدانياً مفيدة الى مداولات الهيئات الحكومية الدولية .
- ٤ - وقد وافق معظم هيئات الادارة على الاتجاه العام للاستنتاجات والتوصيات . واقتراح بعضها ان تكون هذه الدراسات جزءاً من عملية مستمرة لفهم احتياجات جهاز الامم المتحدة الانمائي لاحتياجات المتغيرة في البلدان النامية إلا أن هيئات ادارة بعض الوكالات المتخصصة حذرت من محاولات تعميم تطبيق الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير جانسون لأنها تستند الى النتائج التي تم الحصول عليها في ٧ بلدان فقط من بين ١٢٠ بلداً يستفيد من الانشطة التنفيذية التي تتضطلع بها منظومة الامم المتحدة .

٥ - وقد وافق المجلس التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي والمجلس التنفيذي لليونيسيف ، على وجه التحديد ، على الاستنتاج (١) الوارد في التقرير (المرجع

نفسه ، الفقرة ٨٢) بيان أهمية المساعدة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة تفوق قيمتها كثيراً من حيث مساهمتها في إجمالي التدفقات المالية . ويعزى ذلك إلى طابعها المتعدد الأطراف وغير العيادي ووضع وكالات الأمم المتحدة بوصفها كشريك غير متحيز في التعاون ، والخبرة الإنمائية العالمية النطاق التي اكتسبتها المنظومة ، وكون المساعدة مقدمة على سبيل المثلثة .

٦ - وأكيدت هيئات إدارة الوكالات المتخصصة أن التوصيات والنتائج تشدد على ضرورة ايجاد طرق افضل لاستغلال المعرفة والخبرات القطاعية المتاحة والتقدية في الجهد الجماعية التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة .

٧ - وكان من رأي مجلس إدارة منظمة العمل الدولية ، بشكل خاص ، أن تدابير المتابعة يجبفي أن تتناول الآثار المالية لأفضل سبل ضمان المساهمة القطاعية والتحليلية للوكالات التقنية للأمم المتحدة ، ولا سيما في ضوء الصعوبات المالية الحالية التي تواجهها المنظومة . وقد أكد مجلس إدارة منظمة العمل الدولية لدى تناول هذه المسألة ، أن الحكومات التي تتوقع من الوكالات التقنية أن تعزز قدراتها وانشطتها في هذا المجال ، هي نفسها التي تعارف الإذن باستخدام موارد الميزانية العادلة لدعم أنشطة التعاون التقني المملوكة من خارج الميزانية . وكان من رأيه أن استمرار التقصير في ادراك ذلك أو في ايجاد حل بديل قد يهدد الاستثمارات التي تمت بالفعل عن طريق مصادر التمويل من خارج الميزانية في البرامج التنفيذية ذاتها . وكان من رأي مجلس إدارة منظمة العمل الدولية أيضاً أنه نظراً إلى أن الولايات والظروف تختلف باختلاف جهاز الأمم المتحدة الإنمائي فإن المسائل المتعلقة بادراتها يجبفي أن تعالج عن طريق هيئات ادارتها كل على حدة .

٨ - وقد غطت الردود الواردة من هيئات الادارة بشأن نتائج دراسات الحالة البدود المحددة الرئيسية التي عالجها التقرير بما في ذلك التنسيق على المستوى القطري في إطار المسائل ذات الصلة ببرمجة الأنشطة التنفيذية وتبسيط وتنسيق القواعد والأنظمة ، والدور التمويلي الرئيسي الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ودور المنسق المقيم ، والتمثيل الميداني لمنظومة الأمم المتحدة وتتوفر المشورة التقنية على الصعيد القطري . وقد وردت هذه المسائل في الفروع الثانية والثالثة والرابعة والخامسة . كما عولجت في الفرع السادس قضيّاً آخر منها العلاقات مع البنك الدولي والمنظمات غير الحكومية فضلاً عن فرص وصول البلدان النامية إلى المعلومات الإنمائية . ويشمل ذلك الفرع أيضاً على بياناً بشأن تخصيص موارد منظومة الأمم المتحدة بين القطاعات وفيما بين البلدان .

### ثانيا - البرمجة

٩- تناول تقرير جانسون مسألة البرمجة في أربع توصيات ذات صلة بشأن المواضيع التالية : البرمجة المشتركة ، مفهوم الأطار المرجعي كما يطبق على البرامح القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وزيادة التركيز من خلال البرمجة القطاعية / المواضيعية ، ومساعدة الحكومة المستفيدة على تعزيز قدرتها على إدارة وتنسيق المساعدات الخارجية . وقد تناولت الجمعية العامة هذه المسائل في الفقرات ١٢ و ١٥ و ١٦ من القرار ١٩٦/٤٢ .

### الف - البرمجة المشتركة

١٠- جاء في التوصية (ب) الواردة في التقرير (المرجع نفسه) ما يلي :

"ولقد دأبت الحكومات ووكالات المعونة على تأكيد أهمية أن تعمل وكالات الأمم المتحدة كنظام متكامل على الصعيد القطري لتحقيق أقصى تأثير بالموارد المحدودة . وينبغي أن تستمر الجهود في اتجاه تحقيق قدر أكبر من التكامل في الأنشطة التنفيذية التي تتطلع بها منظومة الأمم المتحدة عن طريق البرمجة المشتركة والطرق الأخرى التي تستفيد من أوجه التكامل القائمة في المنظومة . وعلى الرغم من أن نهج البرمجة الذي يدعو إليه الفريق الامتشاري المشترك المعنى بالسياسات لا يزال في مرحلة تجريبية فيبدو أن لديه إمكانات وينبغي أن يتبع ليس فقط لما له من قيمة متكاملة في تجميع الموارد الفنية والمالية بل أيضا يومقة طريقة لتعزيز التنسيق الحقيقي بين الوكالات من أصل" .

١١- ومن بين هيئات إدارة بعض المنظمات الأعضاء الفريق الامتشاري المشترك المعنى بالسياسات ، لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والمجلسان التنفيذيان للبيوتيسيف والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بأهمية البرمجة المشتركة بوصفها وسيلة تستطيع بها منظومة الأمم المتحدة أن تحدد أوجه التكامل وال المجالات التي يكون فيها يospace المنظمات كل على حدة أن تحقق المزيد من التأثير من خلال العمل كنظام متماش على الصعيد القطري . وأكد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن البرمجة المشتركة تتصل بمسألة تمكين المتضمن المقيم من أداء الدور على النحو المحدد في قراري الجمعية العامة ١٩٧/٣٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٧

و ١٧١/٤١ المؤرخ في ٥ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٦ بالإضافة الى ترشيد التمثيل الميداني لمنظومة الامم المتحدة . والى جانب ذلك ، شدد مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي على أن زيادة فعالية المساعدة المقدمة من منظومة الامم المتحدة مرهونة بتنسيقها على وجه أفضل ويرجعها وتنفيذها بمزيد من التمايز لاسيما على الصعيد القطري وفقا لاحتياجات وأولويات التنمية في البلدان النامية . وحدد المجلس التنفيذي للمندوب الدولي للتنمية الزراعية الحاجة الى اجراء مشاورات دورية ومنهجية بين الوكالات ذات الولايات المتعددة من أجل المواءمة بين سياساتها واجراءاتها وذلك كأساس ضروري للبرمجة المشتركة . بيد أن المجلس التنفيذي للبيوبيسيف رأى أنه ينبغي لهذه البرمجة أن تأخذ في الاعتبار اجراءات اليونيسيف المحددة في مجال البرمجة والتنفيذ .

١٢ - وأكد كل من مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي والمجلس التنفيذي للمندوب الدولي للتنمية الزراعية ان الفريق الامتشاري المشترك المعنى بالسياسات لديه الامكانيات اللازمة لأن يكون بمثابة أساس لزيادة التعاون فيما بين برامج المنظمات التي تقدم التمويل . وأكدت لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها التابعة لبرنامج الاغذية العالمي أن شأن تحديد مستوى من الموارد لفترة تتراوح بين ستين وثلاثين سنةً لكافة بلدان يمثل خروجاً كبيراً على نظام المشروع ، الذي أفاد برنامج الاغذية العالمي وأعضاءه في الماضي ، وتجاهلاً للاختلافات في مستويات الانتاج والموارد المتاحة للبرنامج . وعلى أي حال ، فإن البلدان المستفيدة تكون لديها فكرة جيدة إلى حد ما ، في إطار هذا النظام عن المستويات المحتملة للالتزامات المتعلقة بالمشاريع في السنوات المقبلة نظراً لأن تنفيذ معظم المشاريع يستغرق عدداً من السنين .

١٣ - ومن بين هيئات ادارة الوكالات المتخصصة ولجنة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤهل) تناولت اللجنة ومجلس ادارة الاتحاد البيطري العالمي التوصية المتعلقة بالبرمجة المشتركة . وشدد المؤهل على أهمية البرمجة المشتركة والاساليب الأخرى التي تستخدم لتحقيق أقصى تأثير بالموارد المحدودة . وأشار مجلس ادارة الاتحاد البيطري العالمي الى أن البرمجة المشتركة تهم بالدرجة الأولى المنظمات التي تكون انشطتها متكاملة . أما بالنسبة للاتحاد البيطري العالمي ، وبالنظر الى الطبيعة المحددة لنشاطاته ، فلا يوجد أي ازدواج مع الوكالات الأخرى . بيد أن مجلس الادارة رأى أن البرمجة مشتركة بين الاتحاد البيطري العالمي والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاملكية تصبح ملائمة اذا طلب بلد ما ، مثلاً ، من الوكالتين

التدخل لاعادة تشكيل هيكل نظام التدريب المهني لذك البلد في اطار الانتشطة التي تضطلع بها احدى مدارس البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية .

باء - البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه اطاراً مرجعياً

١٤ - في التوصية (ط) جاء في التقرير (المرجع نفسه) ما يلى :

"لم تتحقق البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الماضي توقعات مجلس الإدارة في توفير اطاراً مرجعياً لجميع مصادر المساعدة التقديمة التي توفرها منظومة الأمم المتحدة". وتنصن التعليمات الجديدة التي أصدرت لدوره البرمجة الرابعة ، والصادرة اعتباراً من عام ١٩٨٦ ، افكاراً جديدة هامة من المتوقع ان تؤدي ، اذا ما وافقت الحكومات الطالبة ، الى نوع من البرامج القطرية اوضع نطاقاً بكثير لا يمكن استخدام ارقام التخطيط الارشادي فحسب ، بل يمكن ايضاً المصادر الأخرى للمساعدة المقدمة بالفعل والمساعدة التي يمكن تقديمها الى الحكومة المضيفة ، بما في ذلك التمويل المواري من مانحين ثنائيين وغيرهم من الجهات المانحة المتعددة الاطراف والمنظمات غير الحكومية . وسيطلب إعداد واستكمال وتنفيذ هذا النوع من البرامج القطرية مشاركة نشطة وأساسية بدرجة أكبر مما كانت عليه الحال في الماضي من جانب وكالات الأمم المتحدة ، ولاسيما الوكالات التي تقوم بدور أساسي في أعمال البرمجة المشتركة التي ينطليع بها الفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات . ولم يتضح بعد ما اذا كان الشكل الجديد للبرامج القطرية مفيداً في جميع البلدان بصورة كافية لتثمير اتفاق الوقت والموارد من الموظفين اللازم لإعداده ، او ما اذا كان ينبغي اعطاء المنسيقين المقيمين وممثلين الوكالات قدرأً أكبر من الحرية ليشتراكوا مع الحكومة في وضع الشكل الذي يلائم ظروف كل بلد على النحو الأمثل . واذا أصبحت اساليب البرمجة المشتركة مائدة في منظومة الأمم المتحدة ، فربما تدعى الحاجة الى النظر في نوع مختلف من الوثائق يستند الى البرنامج أكثر مما يستند الى المشروع" .

١٥ - ومن بين هيئات إدارة المنظمات الأعضاء في الفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات ، أكد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن افضل اطار مرجعياً لمختلف المدخلات المقدمة من منظومة الأمم المتحدة سيكون دائماً عبارة عن برنامج

للاحتياجات من المساعدة التقنية ، تعدد الحكومة المستفيدة ، بما يعكس الاحتياجات الناشئة عن خططها وأولوياتها الإنمائية الوطنية . بيد أن مجلس الادارة سلم عند التعبير عن ذلك بأن البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يؤدي في الوقت الحاضر دوراً أوسع بوصفه إطاراً المرجعي المتأخر في قراري الجمعية العامة ١٩٧/٤١ و ١٩٧/٣٢ . ووافق المجلس التنفيذي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية على التوصية الداعية إلى تعديل وتغيير شكل البرنامج القطري . واقتراح أولاً أنه ينبغي أن يوفر إطاراً مرجعياً أوسع لجميع المساعدات المقدمة من منظمة الأمم المتحدة التقنية وأن يؤمن في الوقت ذاته العلاقات بين أنشطة الاستثمار والأنشطة السابقة لامتصار وبين المساعدة التقنية . واقتراح ، ثانياً ، أنه قد يكون من المفيد أن يتضمن الأنشطة المفضل بها بدعم من المانحين الثنائيين .

١٦ - وأكد المجلس التنفيذي للميونيسيف على أهمية الحفاظ على نهج البرامج القطرية التي تتبعه اليونيسيف والتي يتميز ، كما قالت ، بعدد من الخصائص الفريدة الوثيقة الملة بولاية اليونيسيف بعد تركيزها واجراءات العمل فيها .

١٧ - وآيدت هيئات إدارة منظمة العمل الدولية والاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الفكرة التي تناولت باستعمال المعرفة القطاعية المتوفرة لدى الوكالات التقنية على نحو أوفى لدى إعداد البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وأشارت إلى أن التحليلات القطاعية التي تجريها الوكالات المتخصصة ينبغي أن تصبح جزءاً أساسياً من عملية البرمجة القطرية . ولاحظ مجلس إدارة منظمة العمل الدولية مع الاهتمام الاقتراح الذي يقضى بوضع "برنامج ارشادي (المنظمة) الأمم المتحدة لكل حكومة" . وأشار مجلس إدارة منظمة الأغذية والزراعة إلى أن العملية تقتضي زيادة توثيق الصلات مع التخطيط الوطني عموماً . وأيد المجلس التنفيذي للميونسكو اعتزام المدير العام للميونسكو تعزيز قدرة تلك المنظمة على توفير دراسات قطاعية وشاملة لعدة قطاعات ، ومتعلقة بالمواضيع تتسم بالشمول وحسن التوقيت وهو ما يلزم لمهارات البرامج القطرية واجتماعات المانحين .

#### جيم - التركيز والبرمجة القطاعية/المواضيعية

١٨ - في التوصية (هـ) من التقرير (المرجع نفسه) جاء ما يلي :

"يتطلب نهج البرمجة تركيزاً أوضع . وينبغي أن يكون هناك تأكيد كاف على البرمجة القطاعية ودون القطاعية والبرمجة حسب المواقع بدلاً من طريقة البرمجة حسب المشروع . وميزيز هذا من امكانية عمل الوكالات معاً على اسرّة أوسع نطاقاً ويسعى الاستثمارات من المصادر الثنائية ووكالات المساعدة الرأسمالية . وعلى مستوى المشروع ، ينبع إيلاء المزيد من الاهتمام لتنوع المشاريع التي يمكن أن تجذب استثمارات من مصادر المعاونة الخارجية . ويحسن تركيز أموال منظومة الأمم المتحدة في معظم البلدان على عدد قليل من القطاعات والبرامج ذات الأولوية بدلاً من اتباع مفهوم "سد الشفرات" . وينبغي أن يولي بناء الاعتماد على الذات اهتماماً خاصاً" .

١٩ - ومن بين الردود الواردة من هيئات إدارة المنظمات الأعضاء في الفريق الامتحاري المشترك المعنى بالسياسات ، أيد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والمجلسان التنفيذيان لليونيسف والصندوق الدولي للتنمية الزراعية تأييداً تاماً ضرورة اجراء برمجة قطاعية ، ودون قطاعية ، وحسب المواقع . بيده أن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس التنفيذي لليونيسف لم يوافقا على التوصية التي تقضي بتركيز أموال منظومة الأمم المتحدة على عدد قليل من القطاعات والبرامج ذات الأولوية . وأكد كل منهما على أن من حق الحكومة المستفيدة وحدها أن تبت في تحصيم الأموال المقدمة من منظومة الأمم المتحدة . وكان رد المجلس التنفيذي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية أكثر تفصيلاً في رده حيث ذكر أن هذا النهج لن يوفر فرماً أفضل لجذب أموال استثمارية فحسب ، بل أنه سيتيح أيضاً للقطاعات الاقتصادية والأطراف المؤسسة في البلد الافادة من برنامج شامل لمساعدة الخارجية أشد تهاوباً .

٢٠ - وأيدت هيئات إدارة الوكالات المتخصصة فكرة اتباع نهج قطاعي ودون قطاعي يمكن في سياقها الامتفادة على الوجه الكامل بما يتجمع لديها من معرفة وخبرة في مساعدة البلدان في برمجة مواردها . ووفقاً لما ذكره مجلس إدارة منظمة الأغذية والزراعة ، فإنه نظراً إلى أن حصة المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة في مجموع ما يتلقاه البلد المستفيد تكون ضئيلة جداً فإنه يكون من الأفيد في معظم الأحيان الترويج لنهج قطاعي ودون قطاعي مقابل نهج مرکزي شامل تجاه التنسيق . وأكد مجلس إدارة منظمة العمل الدولية أيضاً أن الجهد الآخر الذي تبذل لزيادة التنسيق ينبع أن يصعب تركيزهما على القطاعات ، وأن يكون المهد منها أيضاً هو تعزيز قدرة الحكومة المستفيدة .

- 17 -

٢١ - ولم يوافق مجلس إدارة الاتحاد البريدي العالمي تماما على فكرة تركيز الأموال المقيدة من منظومة الأمم المتحدة على عدد قليل من القطاعات لأن ذلك قد يقوض السمة العالمية للتعاون التقني . واقتصر أن تتمكن المساعدة المقيدة من الأمم المتحدة الحكومات من أن تأخذ كل القطاعات في اعتبارها عند تحديد الأولويات .

دال - تنسيق وإدارة قدرة الحكومات المستفيدة

<sup>٢٢</sup> - في التوصية (ن) جاء في التقرير (المرجع نفسه) ما يلى :

"ينبغي أن توفر منظومة الأمم المتحدة أقصى قدر ممكن من المساعدة للحكومات لتعزيز دورها باعتبارها الجهة المناسبة للمعونة الخارجية . ويمكن بالتأكيد تعجيل الوصول إلى هدف تحقيق قدر أكبر من التنسيق لعمل وكالات الأمم المتحدة عن طريق إجراء مشاورات مشتركة منتظمة بشأن البرامج وباستخدام طرق أخرى للتنسيق 'ال الطبيعي' (مقابل التنسيق الذي يتم انتجاهية له هيئات الإدارة) . بيد أن التنسيق لن يكون فعالاً ما لم تطلبه بصورة واضحة الحكومات التي لديها القدرة على القيام بالتنسيق" .

- ٢٢ - ومن بين ردود هيئات إدارة المنظمات الأعضاء في الفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات ، أيد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس التنفيذي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية تأييده تماماً لتركيز الجهود على مساعدة الحكومات في تعزيز دورها بوصفها منسقة للمساعدة الخارجية . بيد أن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، أكد أن اتساق الاعمال بين الوكالات ، والمواءمة بين الاجراءات والاشكال من جانب المانحين المتعددي الاطراف والمانحين الثنائيين من الأمور الضرورية التي تكمل الجهود التي تبذلها الحكومات في مجال التنسيق . كما وافق المجلس التنفيذي للبيونيسيف على ضرورة اتساق الاعمال بين مؤسسات المنظومة ، وشدد على ضرورة أن يكون التنسيق متمشياً مع أهداف الحكومات المستفيدة .

- ٤٤ - وآيدت هيئات إدارة منظمة الأغذية والزراعة واليونسكو ، ومنظمة الصحة العالمية ، والاتحاد البريدي العالمي ومنظمة العمل الدولية - تأييداً تاماً وجهة النظر القائلة بأن المسؤلية الرئيسية عن تنسيق جميع المساعدات الخارجية تقع على عاتق الحكومة المستفيدة . ويتبين أن يكون دور منظمة الأمم المتحدة هو مساعدة الحكومة في إيجاد قدرتها على التخطيط القطاعي ودون القطاعي ، والتنسيق ، وتحليل السياسات .

هـ - أحكام القرار ١٩٦/٤٢ المتعلقة  
بمسائل البرمجة

٢٥ - يتناول قرار الجمعية العامة ١٩٦/٤٢ موضوع البرمجة المتماسكة والمتكاملة في عدة فقرات مترابطة . في الفقرة ١٢ (أ) تؤكد الجمعية العامة أن البلدان النامية هي التي تحمل المسؤولية الأساسية عن تنسيق الأنشطة التنفيذية التي تتطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية ، وينبغي أن يتمثل الدور الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة ، في هذا الصدد ، في تعزيز وتنمية قدرات البلدان النامية على تنسيق التعاون الدولي والمساعدة الدولية طبقاً لأولوياتها واحتياجاتها . وفي الفقرة ١٢ (ب) تسلم الجمعية العامة بأن البلدان النامية لا تستطيع ممارسة مسؤولياتها عن تنسيق المساعدة الخارجية بفعالية ما لم تصبح إجراءات البرمجة المتعلقة بما تقوم به منظومة الأمم المتحدة من أنشطة تنفيذية أكثر مرنة بحيث تتفق مع سبل المساعدة وإجراءات وأهداف البلدان المستفيدة ؛ مما سيتيح للبلدان المستفيدة تخصيم المساعدة الخارجية في سياق نهج برنامجي ، وسيتمكن هذه البلدان من إدارة مساعداتها الخارجية بطريقة متسقة ومتكاملة بامتثال الروابط الفنية فيما بين المشاريع والقطاعات . وفي الفقرة ١٢ (د) تكرر الجمعية العامة إلى التأكيد على أنه ينبغي أن تضع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف إلى تنسيق وتبسيط قواعدهما وإجراءاتها لكن تتوجب امتيازية كاملة قدر الامكان للأوضاع والمهارات في البلدان المستفيدة ، مما يمهل من مهمة البلدان النامية فيما يتعلق بإدارة وتنسيق المساعدة الخارجية التي تتلقاها .

٢٦ - وفي حين أيدت الجمعية العامة مبدأ وضع نهج برنامجي لتخصيم الأموال المقدمة من منظومة الأمم المتحدة ، فقد حرصت أيضاً على إيضاح أن ذلك النهج يتطلب قدرة كافية من جانب الحكومة على تنسيق وإدارة المساعدة الخارجية ، بمساعدة منظومة الأمم المتحدة إذا لزم الأمر . ويقتضي أيضاً إجراء تعديلات متسقة في القواعد والأنظمة التي تنظم دورات البرامج والمشاريع في مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة . وينبغي أن يكون ذلك مصوبًا ، وفقاً للفقرة ١٩ من القرار ، بإجراءات التبسيط والامركيزية والاتساق وينبغي أن يكون الهدف من تلك الممارسات هو الحد من اثر اختلاف القواعد والإجراءات ، التي تفرض عبئاً إدارياً وتحد من قدرة الحكومة على المشاركة في الأنشطة التنفيذية وإدارة برامجها للمساعدة الخارجية بفعالية .

٢٧ - وفي الفقرة ١٥ طلبت الجمعية العامة الى مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي والرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الامم المتحدة استعراض عملية البرمجة القطرية التي ينطلي بها برنامج الامم المتحدة الانمائي واقتراح تهجاً أوسع واكثر فعالية من حيث تحسين اتساق العمل والتكميل الفعال لشئ المدخلات القطاعية لمنظومة الامم المتحدة ، وتحديد منظمات وموارد المنجع التي قد تأخذها تلك العملية في الاعتبار . وفي الوقت نفسه ، طلبت الجمعية العامة في الفقرة ١٦ من القرار معلومات عن طبيعة ومجال الانشطة المشتركة والتعاونية التي تنطلي بها المنظمات الاعضاء في الفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات .

واو - الاجراءات التي تخالها المدير العام بشأن  
المحايل المتعلقة بالبرمجة

٢٨ - عندما تصدى المدير العام لمحالة البرمجة في تقريره السنوي عن الانشطة التنفيذية من أجل التنمية (١٩٨٨/٧٤-A/43/426) ، المرفق ، الفقرة (٧٩) ذكر انه في خوه الخبرة المكتسبة في السنوات الثلاث الماضية والتوصيات الواردة في قرار الجمعية العامة ١٩٧٤/٤٢ ، يبدو من الملائم النظر في اتمتام البيان الاول في مجال السياسة العامة الذي اصدره الفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات بشأن البرمجة المشتركة واتخاذ مبادرة جديدة عن طريق شبكة المكاتب الميدانية . ويقوم المدير العام حالياً بامتصاص هذه الإمكانيات مع الرؤساء التنفيذيين للمنظمات الاعضاء في الفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات .

٢٩ - وفي هذه العملية ستلزم معالجة عدة مسائل مثل تحديد الأهداف الفنية للبرمجة المشتركة او التعاون ، وإعداد بيان عام فيما يتصل بهذه الأهداف ، والموازنة بين فترات تنفيذ الموارد وأطر السياسات وزيادة توثيق الصلات مع دورات التخطيط التي تتبعها الحكومة بالتعاون مع البرامج الممتددة السنوات .

٣٠ - وفي سياق أوسع كلف المدير العام خيريراً استشارياً مستقلاً ، اعتمان به برنامج الامم المتحدة الانمائي بالنيابة عنه ، بإعداد تقريره عن برمجة الانشطة التنفيذية وقد صدر التكليف بإعداد التقرير امتجاه الفقرة ١٥ من قرار الجمعية العامة ١٩٧٤/٤٢ .

٢١ - وتدরى حالياً مؤسسات جهاز الامم المتحدة الانمائى هذا التقرير كما ميكون موضوع استعراض في دورة الربيع للجنة الامتشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) في عام ١٩٨٩ . والتوصيات المحددة التي تستند الى هذا الاستعراض هي ونتائج المشاورات مع البلدان النامية متدرج في تقرير المدير العام في عام ١٩٨٩ عن الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الاعمال التنفيذية .

ثالثا - تبسيط القواعد والإجراءات واففاء طابع  
اللامركزية عليها والمواهمة بينها

٢٢ - سلم تقرير جانسون ايضاً (A/42/326/A/8/1987/82/Add.1) ، المرفق ، الفقرة ٨٢) في توصيته (د) بالصلة بين البرمجة المشتركة وزيادة تبسيط القواعد والإجراءات المنظمة لدور البرامج والمشاريع والمواهمة بينها واففاء طابع اللامركزية عليها ، وفيما يلى نصها :

"ولتيسير تطبيق طرق البرمجة المشتركة على نطاق أوسع ، يتبيّن أن يتحقق قدر أكبر من اللامركزية في إدارة الأنشطة التنفيذية وتنشيق تدريجي ، بالقدر الممكن ، للإجراءات فيما بين الوكالات ، بما في ذلك دورات البرمجة ووشائط المشاريع والقواعد المالية وتفويض ملطة اتخاذ القرار إلى الممثلين الميدانيين . وهذه مسألة ذات أهمية يتعين على المدير العام وآلية التنسيق فيما بين الوكالات ، ومن بينها اللجنة الامتشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) ، التنظر فيها" .

٢٣ - وفي التوصية (ح) (المرجع نفسه) ذكر التقرير ايضاً ما يلى :

"ويتبين لبرنامج الامم المتحدة الانمائى أن يتحقق درجة أكبر من اللامركزية لزيادة الفعالية على المستوى القطري . ويتبين أن تكون الخطوة الأولى هي رفع الحد الأقصى الحالى لاعتماد تكاليف المشاريع الذى يتعين على الممثلين المقيمين عدم تجاوزه والذي يبلغ ٤٠٠ دولار ، وذلك وفقاً لحجم رقم التخطيط الإرشادى وموارد برنامج الامم المتحدة الانمائى الأخرى . ويتبين أن يكون الهدف في نهاية الامر هو إلغاء الحد الأقصى للاعتماد على أسعار انتقالى محضر في إطار برامج قطبية معتمدة وتركيز عمل مقر برنامج الامم المتحدة الانمائى على تعبئة الموارد ، والرصد ، والتقييم ، وتوفير الدعم الإداري للممثلين المقيمين" .

#### الد - تعلقيات مؤسسات جهاز الامم المتحدة الانمائي

٣٤ - ومن بين الردود الواردة من هيئات إدارة المنظمات الاعضاء في الفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات ، رحب مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة الانمائي بهذه التوصية ، وفي حين لاحظ الدرجة الحالية من الامركرية في برنامج الامم المتحدة الانمائي وصندوق الامم المتحدة للسكان ، فقد شجع على اتخاذ المزيد من الخطوات . وأوصى بأن تتتوفر ايضاً لممثلي الوكالات المنفذة لمشاريع برنامج الامم المتحدة الانمائي وصندوق الامم المتحدة للسكان ، على نحو متسلق درجة واحدة من السلطة لكي يستجيب بمروره للأوضاع الناشئة . واقتراح مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة الانمائي ضرورة متابعة زيادة المواءمة بين الاجراءات ، بيان تستخدم قدر الإمكان دورات التخطيط والتشفيل والاجراءات والأشكال التي تتبعها الحكومة .

٣٥ - وادعى المجلس التنفيذي للبيوتيسيف أنه تم بالفعل تحقيق لامركرية عمليات البيوتيسيف إلى حد كبير . بيد أنه أكد أنه يمكن تيسير اتساق الاجراءات إذا قامت منظومة الامم المتحدة بزيادة لامركرية عملياتها على مستوى الميدان . وهو يرى شأنه في ذلك شأن مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة الانمائي أن دورات البرمجة للمنظمات الاعضاء في الفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات يتبعها أن تتفق قدر الإمكان مع فترات التخطيط لدى الحكومات المستفيدة . وأشار المجلس التنفيذي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى ضرورة زيادة لامركرية المكاتب الميدانية بغية تركيز قدر أكبر من الاهتمام على عملية اختيار المشاريع . وعلى أي حال ، فقد رأى أن متطلبات البرمجة المشتركة وتحسين التكامل بين رأس المال والمساعدة التقنية تقتضي زيادة مسؤوليات موظفي وممثلي وكالات الامم المتحدة على مستوى الميدان فيما يتعلق باتخاذ القرارات .

٣٦ - ومن بين الردود الواردة من هيئات إدارة الوكالات المتخصصة والممثل ، أشار مجلس إدارة منظمة العمل الدولية أن للمنظمة بالفعل هيكلًا لامركرية أملته ضرورة استخدام العدد المحدود من الموظفين ومن الموارد الأخرى على النحو الأمثل ، مع تحقيق أكثر الترتيبات فعالية من حيث الكلفة . على أن هذا الهيكل الامركرزي مطروح قيد الامتناع المستمر . وبالنسبة لمسألة الاتساق ، أكد مجلس الإدارة أن بذل المزيد من الجهد للمواءمة بين اتساق الاجراءات من خلال الآليات المشتركة بين الوكالات يحظى بتائيد المنظمة المستمر . بيد أنه أكد ضرورة تحقيق توازن بين احتياجات المعاونة والمحافظة على المرونة ، نظراً لأنه يمكن للتنوع في حد ذاته أن يعزز الكفاءة . كما

انه يعكر وجود نظام معنى بمبادىء متنوعة مثل المعونة الغذائية وبرامج التحسين وبناء السدود والإغاثة في حالات الطوارئ والتدريب على المهارات والمعونة الرأسمالية . وأشار مجلس الإدارة إلى انه ينبغي التركيز على تبسيط الإجراءات والمواءمة بينها على المعيد القطري .

٢٧ - وأشار مجلس إدارة كل من الاتحاد البريدي العالمي والموئل إلى ان منظومتيهما تتبعان اجراءات برنامج الامم المتحدة الإنمائي . ففي حالة الاتحاد البريدي العالمي يجري اتباع دورة البرمجة التي يأخذ بها برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، عندما تكون مذرعيه ممولة من خلال ارقام التخطيط الإرشادية . وتتجري سنوياً برمجة الانشطة المملولة من موارده الذاتية وذلك على أساس برنامج شامل يوضع طبقاً للأهداف ذات الأولوية التي يرسمها المؤتمر البريدي العالمي لفترة خمس سنوات . وأوضح الاتحاد ان فترة السنوات الخمس هذه لا تتنازم مع دورة تخطيط الموارد لدى برنامج الامم المتحدة الإنمائي . وينتوى الاتحاد البريدي العالمي اعتماد شكل وثيقة مشاريع برنامج الامم المتحدة الإنمائي بالنسبة للمشاريع التي يمولها من موارده الذاتية . وقدر المجلس التنفيذي إجراء درامة تتصل بالمركزية انشطة التعاون التقني . وفي حين أيد مجلس إدارة الاتحاد زيادة لامركزية السلطة المخولة للمنسق المقيم او لممثل الوكالة على المعيد القطري في مجال البرمجة فقد أكد مع ذلك على ضرورة ان تؤخذ في الاعتبار وكالات الامم المتحدة التي ليس لديها اي هيكل للمكاتب الإقليمية والتي ينبغي كذلك ان تشارك في البرمجة لتمكنيتها من تقديم مساهمة ملموسة .

باء - احكام القرار ١٩٦/٤٢ المتعلقة بالتبسيط  
واللامركزية والاتساق

٢٨ - شددت الجمعية العامة في قرارها ١٩٦/٤٢ على ان الهدف من تبسيط واتساق لامركزية القواعد والإجراءات التي تنظم دورات البرامج والمشاريع ينبغي ان يكون تخفيف العبء الإداري عن الحكومات المستفيدة وتمكنيتها من دمج المساعدة الخارجية في اولويات خططها او استراتيجياتها الإنمائية ، فضلاً عن مشاركتها على نحو اكبر فعالية في إدارة وتنسيق تلك المساعدة . وفي الفقرتين ١٩ و ٣٠ من القرار ١٩٦/٤٢ تطلب الجمعية العامة معلومات تفصيلية من المدير العام عن التدابير التي تتبعها منظومة الامم المتحدة بشأن تبسيط القواعد والإجراءات التي تنظم دورات البرامج والمشاريع ، والمواءمة بينها وتحقيق لامركزيتها . وي ينبغي ان تدرس هذه القواعد والإجراءات لكافلة تحقيق الهدف المتمثل في تمكين الحكومات من إدارة ودمج المساعدة الخارجية في

اولوياتها وخططها على نحو فعال . ويتبين أن يكون الاتساق هو الهدف النهائي لهذه العملية بعد أن يثبتت أن القواعد والإجراءات قد أصبحت مبسطة ولا مركزية بما يكفل المشاركة الكاملة من جانب الحكومة في ممارسة مسؤولياتها عن تحديد المشاريع ، فضلا عن رصد وتقييم تنفيذها .

٣٩ - وعندما شددت الجمعية العامة في الفقرة السادسة عشرة من ديباجة قرارها ١٩٦/٤٢ على الحاجة الماجلة إلى اجراءات منسقة ومرنة ومبسطة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة بغية تحسين الامتنابحة لاحتياجات البلدان النامية ، لا سيما تخفيف العبء الإداري عن الحكومات وتسهيل مشاركتها في هذه الأنشطة ، اعترفت اعترافا واضحا بالصلة بين مقدرة الحكومة على مباشرة مسؤوليتها عن تنسيق وإدارة المساعدة الخارجية التي تتلقاها ، بشكل متكامل وبين اختلاف القواعد والإجراءات التي تنظم دورات البرامج والمشاريع الخامة بالجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف .

جيم - الإجراءات التي توخاها المدير العام في  
مجالات التبسيط واللامركزية والاتساق

٤٠ - باستثناء مجلسي إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس التنفيذي للمستدوق الدولي للتنمية الزراعية لم يشر سوى عدد قليل من هيئات الإدارة إلى الصالات القائمة بين قدرات الحكومات على إدارة وتنسيق المساعدة الخارجية وبين عملية التبسيط واللامركزية والاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة . وبإضافة إلى تحليل مدى التقدم المحرز في هذا المجال والآثار المتترتبة على ذلك بالنسبة لكل منظمة ، يلزم اجراء تقييم لجدوى التدابير الرامية إلى تخفيف العبء الإداري عن الحكومات وتحديد تلك التدابير .

٤١ - وحسب طلب الجمعية العامة في الفقرتين ١٩ و ٢٠ من القرار ١٩٦/٤٢ يقوم المدير العام بدراسة الجهد التي تبذلها حاليا الوكالات غرافي لتحقيق مزيد من التبسيط واللامركزية والاتساق . ويسجّل استعراض لقواعد واجراءات مختارة تنظم دورات البرامج والمشاريع في ضوء الهدف المتمثل في تخفيف العبء الإداري عن الحكومات لتمكينها من ممارسة مسؤولياتها على النحو الكامل عن إدارة وتنسيق المساعدة الخارجية . وعلى أساس هذا الاستعراض ، سُيقترح اتخاذ خطوات أخرى .

رابعا - دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي  
بوصفه وكالة تمويل مركبة

٤٢ - في التوصية (ز) (المرجع نفسه) جاء في تقرير جاتسون ما يلي :

"ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لتعزيز دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه وكالة التمويل الرئيسية . وينبغي أن يُطلب إلى المانحين تقديم الأموال الاستثمارية عن طريق البرنامج ، يقدر الإمكان . ولا ينبع أن يشمل هذا 'وكالات الدعوة' ومن بينها البيوتيسيف التي لديها إشكال رامنة منذ زمن لبرمجة الأموال الاستثمارية ، تأخذ أموالاً من موارد المانحين المتاحة فتخصصها على نحو بين للأهداف التي تتrox تحقيقتها هذه الوكالات . وعلى الرغم من أنه يلزم احياناً وضع ترتيبات للأموال الاستثمارية مع الوكالات المتخصصة لضمان توفر موارد إضافية ، وفي بعض الحالات لأسباب عملية وفنية بختة ، فلا ينبع أن يسمح لهذا الإجراء أن يقوض دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه منظمة التمويل الرئيسية للأنشطة التنفيذية التي تغطلع بها منظومة الأمم المتحدة" .

الف - تعليلات مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي

٤٣ - من بين الردود الواردة من هيئات إدارة المنظمات الأعضاء في الفريق الاقتصادي المشترك المعنى بالسياسات ، وافق المجلس التنفيذي للبيوتيسيف على أن دور الدعوة الذي تغطى به البيوتيسيف لا يتعارض مع مفهوم التمويل المركزي . كما اقرت لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجهما أن مفهوم التمويل المركزي لا ينطبق إلا على المساعدة التقنية ، إلا أنها شجعت مع ذلك برنامج الأغذية العالمي على إقامة تعاون وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حدود أحكام ولايته الخامسة .

٤٤ - وأقر مجلس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أهمية الدور الذي يؤديه البرنامج بوصفه الآلية المركزية للتمويل والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة لاغراض التعاون التقني . وأشار إلى أن هيكل البرنامج مصمم بحيث يستجيب لأولويات البلدان النامية ولا يستهدف تعزيز أي نهج قطاعي خاص . وعلى العكس من ذلك ، فقد أشار إلى أن منسق الأمم المتحدة للسكان يعتمد نهجاً ملائماً يقوم على الدعوة بما يكفل تنفيذ ولايته السكانية .

٤٥ - وفي حين أيد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذه التوصية ، فقد اعترف بـان المبادرة ولـثـن كانت من شـأن الحكومـات أـساسـاً ، فـيـنـ المـواـقـفـ الـتـعاـونـيـةـ بـيـنـ وـكـالـاتـ الـمـنـظـومـةـ تـمـثـلـ مـعـ ذـلـكـ عـامـلاـ هـاماـ . وـفيـ هـذـاـ السـيـاقـ ، حـتـ المـجـلـسـ مدـيرـ بـرـنـامـجـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ الـإنـمـائـيـ عـلـىـ اـسـكـشـافـ وـمـاـشـلـ إـقـامـةـ مـزـيدـ مـنـ عـلـاقـاتـ التـعـاـونـ مـعـ الـوـكـالـاتـ الـمـنـظـومـةـ . كـمـاـ أـحـاطـ مـجـلـسـ إـدـارـةـ عـلـمـاـ بـكـوـنـ أـنـ الـعـلـاقـةـ الـقـائـمـةـ بـيـنـ الدـورـ التـنـفـيـذـيـ لـلـوـكـالـاتـ الـمـتـخـصـمـةـ وـالـدـورـ التـموـيلـيـ لـبـرـنـامـجـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ الـإنـمـائـيـ يـزـدـادـ التـبـامـهـ ، نـظـراـ لـأـنـ كـلـ مـنـهـماـ قدـ اـكـتـسـبـ خـبـرـةـ فـيـ مـجـالـ الـآـخـرـ . وـفيـ الـوقـتـ نـفـسـهـ أـصـبـحـ الـحـكـومـاتـ قـادـرـةـ بـصـورـةـ مـتـزاـيـدةـ عـلـىـ تـنـفـيـذـ الـبـرـامـجـ الـتـيـ يـمـولـهاـ بـرـنـامـجـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ الـإنـمـائـيـ . وقدـ أـبـرـزـ الـمـجـلـسـ ضـرـورـةـ تـقـيـيمـ هـذـهـ الـعـلـاقـةـ الـمـتـطـوـرـةـ دـاخـلـ جـهـازـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ الـإنـمـائـيـ .

٤٦ - ومنـ بـيـنـ الرـدـودـ الـوارـدـةـ مـنـ هـيـثـاتـ إـدـارـةـ الـوـكـالـاتـ الـمـتـخـصـمـةـ ، أـكـدـ مـجـلـسـ إـدـارـةـ مـنـظـمةـ الـعـلـمـ الـدـولـيـ وـمـنـظـمةـ الـأـغـذـيـةـ وـالـزـرـاعـةـ أـنـ تـوجـيهـ الـأـمـوـالـ الـاستـثـمـانـيـةـ مـبـاشـرـةـ مـنـ خـلـالـ الـوـكـالـاتـ الـمـتـخـصـمـةـ قـدـ أـدـىـ إـلـىـ تـوـفـيرـ عـاـمـلـ إـضـافـيـ لـتـدـفـقـاتـ الـمـعـونـةـ الـمـتـعـدـدـةـ الـأـطـرـافـ وـإـلـىـ الـاسـتـجـابـةـ لـاهـتـمـامـاتـ الـمـانـعـينـ وـالـمـسـتـفـيدـينـ الـمـشـرـكـةـ . كـمـاـ أـدـتـ الـأـمـوـالـ إـلـىـ تـمـكـيـنـ الـمـنـظـمـاتـ مـنـ مـعـالـجـةـ الـجـوـانـبـ الـإـنسـانـيـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ لـلـتـنـمـيـةـ التـيـ لـاـ تـجـنـبـ دـوـمـاـ مـصـادـرـ التـموـيلـ الـآـخـرـ . وـعـلـىـ أـيـ حـالـ فـقـدـ اـسـتـخـدـمـتـ الـأـمـوـالـ الـاستـثـمـانـيـةـ فـيـ حدـودـ الـخـطـطـ وـالـأـولـويـاتـ الـوطـنـيـةـ ، وـفـيـ حدـودـ مـجاـلـاتـ اـخـتـصـاصـ أـكـثـرـ تـحدـيدـاـ ، حـيـثـمـاـ أـمـكـنـ ذلكـ . وهـكـذاـ فـيـنـ مـجـلـسـ إـدـارـةـ مـنـظـمةـ الـأـغـذـيـةـ وـالـزـرـاعـةـ لـمـ يـؤـيدـ تـوـصـيـةـ جـانـسـونـ بـضـرـورـةـ تـوجـيهـ الـأـمـوـالـ الـاستـثـمـانـيـةـ عـنـ طـرـيقـ بـرـنـامـجـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ الـإنـمـائـيـ قـدـ أـكـتـ مـاـ أـقـرـ بـأـهـمـيـةـ تـنـسـيقـ مـشـارـيعـ مـشـارـيعـ الـمـسـنـدـوـقـ الـاستـثـمـانـيـ مـعـ أـنـشـطـةـ الـتـعـاـونـ الـتـقـنـيـ الـآـخـرـيـ الـتـيـ يـضـطـلـعـ بـهـاـ فـيـ سـيـاقـ الـخـطـطـ الـوطـنـيـةـ عـمـومـاـ . وـكـانـ مـنـ رـأـيـهـ أـنـ هـذـاـ لـاـ يـقـتـضـيـ فـيـ حدـ ذاتـهـ بـالـضـرـورةـ أـيـ قـدـرـ مـنـ الـمـركـزـيـةـ فـيـمـاـ يـتـعـلـقـ بـمـوـارـدـ الـمـسـنـدـوـقـ الـاستـثـمـانـيـ . وـأـشـارـ مجلسـ إـدـارـةـ مـنـظـمةـ الـعـلـمـ الـدـولـيـ إـلـىـ أـنـ الـجـهـاتـ الـمـانـحـةـ لـلـمـسـنـدـوـقـ الـاستـثـمـانـيـ قـدـ أـكـتـ مـنـ جـديـدـ مـؤـخـراـ دـعـمـهـاـ الـمـسـتـمـرـ لـلـتـرـتـيـبـاتـ الـقـائـمـةـ . وـلـمـ يـوـافـقـ مـجـلـسـ إـدـارـةـ مـنـظـمةـ الـعـلـمـ الـدـولـيـ عـلـىـ الإـشـارـةـ الـوارـدـةـ فـيـ التـقـرـيرـ إـلـىـ الـيـونـيـسـيفـ بـمـفـرـدـهـ بـوـصـفـهـ مـنـظـمةـ يـقـومـ دـورـهـاـ عـلـىـ الدـعـوـةـ . وـذـكـرـ أـنـ لـمـنـظـمـاتـ وـوـكـالـاتـ آـخـرـ مـشـلـ مـنـظـمةـ الـعـلـمـ الـدـولـيـ دـورـاـ هـاماـ آـيـضاـ فـيـ مـجـالـ الدـعـوـةـ إـلـىـ الـعـمـالـةـ وـتـنـمـيـةـ الـمـوـارـدـ الـبـشـرـيـةـ وـنـهـجـ الـمـشارـكةـ .

٤٧ - وفيـ حينـ أـقـرـ مـجـلـسـ إـدـارـةـ مـنـظـمةـ الـأـغـذـيـةـ وـالـزـرـاعـةـ بـاـنـ بـرـنـامـجـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ الـإنـمـائـيـ يـمـثـلـ أـكـبـرـ مـصـدرـ بـمـفـرـدـهـ لـتـموـيلـ الـبـرـامـجـ الـمـيـدـانـيـةـ الـتـيـ تـضـطـلـعـ بـهـاـ مـنـظـمةـ

الانذية والزراعة ، فقد أعرب عن الامل في زيادة حمة موارد البرنامج الإنمائي الموجهة من خلال المنظمة .

٤٨ - وأشار المجلس التنفيذي لليونسكو إلى أنه في سبيل دعم الدور التنسيقي المركزي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، يتبين لليونسكو أن تقدم معلومات وافية ، في الوقت المناسب إلى المكاتب الميدانية لبرنامج الإنمائي عن المشاريع التي تتضطلع بها من خلال ترتيبات تمويلية ثنائية أو متعددة الأطراف . كما أشار إلى أنه يمكن توجيه الأموال الاستثمارية الثنائية والمتحدة الأطراف من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، حسب الاقتضاء .

باء - أحكام القرار ١٩٦/٤٢ بشأن دور التمويل المركزي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٤٩ - أكدت الجمعية العامة من جديد في الفقرة ١١ من القرار ١٩٦/٤٢ على التمويل المركزي وعلى الدور التنسيقي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي داخل منظمة الأمم المتحدة . وأوكلت الهيئات الحكومية الدولية المعنية بأن تؤخذ في الاعتبار ، على الوجه الكامل ، ضرورة الحفاظ على هذا الدور لدى النظر في ترتيبات تمويلية جديدة لأنشطة التعاون التقني ، وطلبت إلى المدير العام أن يقدم ، إليها في دورتها الرابعة والأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تحليلًا للقضايا المتعلقة بتنفيذ مفهوم التمويل المركزي .

جيم - الاجراءات التي توخاها المدير العام

٥٠ - تعهد المدير العام بترتيب دراسة مستقلة عن القضايا المتعلقة بتنفيذ دور التمويل المركزي الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تستكشف كلا من المنظور التاريخي وصحة وأشار ترتيبات التمويل البديلة في سياق متغير . ومن المأمول أن تيسر هذه الدراسة تحليل المسالة واعتماد سياسة متناسبة من جانب نفس الحكومات في هيئات الإدارة المختلفة .

**خامسا - التنسيق والهيكل وتقديم المشورة التقنية**  
**على المستوى القطري**

**الف - دور المنسق المقيم**

٥١ - يحالج التقرير في التوصية (ج) (المرجع نفسه) موضوع دور المنسق المقيم . وتذكر التوصية ما يلي :

"ينبغي أن يحدد بشكل أكثر دقة الدور القيادي والوظائف التنفيذية للمنسقين المقيمين وتطبيق ذلك في الممارسة العملية عن طريق اتفاق بين الوكالات . وينبغي أن يمنح المنسقون المقيمون سلطة كافية للاضطلاع بالقيادة بما يحقق تعزيز التأثير الكلي لمنظومة الأمم المتحدة . وينبغي أن تفضل مهمة المنسق المقيم عن مهمة الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان التي يوجد فيها برنامج للأمم المتحدة وبرامج ثنائية كبيرة . وينبغي أن يزود المنسقون المقيمون ، في هذه البلدان ، بعدد قليل من موظفي الدعم الفني من الأخصائيين ذوي الخبرة في الإدارة الإنمائية . ويمكن أن ينفذ هذا على أساس تجربته عن طريق إعادة توزيع محدودة لموظفي الأمم المتحدة والوكالات في الميدان . وإذا ما تم التوصل إلى اتفاق بين الوكالات بشأن دور المنسقين المقيمين في المستقبل على هذه الأسس فقد يؤدي ذلك ، في ظل ظروف ملائمة ، إلى خطوات عملية نحو تحقيق قدر أكبر من التوحيد بين مكاتب الوكالات تحت إشراف المنسقين المقيمين . وينبغي أن يسعى للحصول على تأييد الحكومات المضيفة لهذه الترتيبات نظراً لأن موقفها إزاء دور المنسقين المقيمين له صلة كبيرة بنجاح أو فشل مفهوم المنسق المقيم" .

٥٢ - ومن بين هيئات إدارة المنظمات الاعضاء في الفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات ، فإن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، مع اقراره بالآثار المترتبة على اختلاف الحالات والظروف في البلدان المتلقية ، شدد على أهمية العلاقة بين المنسق المقيم والحكومة المتلقية على أساس أن هذه العلاقة لها أهمية بالغة بالنسبة لتنظيم وتنسيق المساعدة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة . وأبرز المجلس أنه ينبغي أن يشمل ذلك أن تعبر الحكومات ، بوضوح ، عن مسؤوليات المنسق . وأشار إلى أنه ينبغي إكمال ذلك بإجراءات تتخذ داخل منظومة الأمم المتحدة لتعزيز سلطة المنسق المقيم بغية توفير القيادة الفعالة ، كما أن عقد اتفاق أكثر قوة وأكثر

تحديداً بين الوكالات سيشكل اسهاماً كبيراً في هذا الصدد . وبين مجلس الإدارة أنه يمكن اختيار المنسقين المقيمين ، في بعض الظروف ، من بين أشخاص خلاف الموظفين الدائمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وبذلك يكون المجلس قد شجع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على اختيار موظفين مؤهلين من الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة كي يعملوا كممثلين مقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . ولم يوافق المجلس على أن تكون وظيفة المنسق وظيفة منفصلة في البلدان التي تكون برامجها كبيرة لأن المنسق يستمد ، في رأي المجلس ، الكثير من فعاليته من قدرته على استخدام موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وقد أكد المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ، من جديد ، دور المنسق المقيم على النحو المحدد في قراري الجمعية العامة ١٩٧/٢٢ و ١٧١/٤١ ، ولكنه أشار إلى أن هذا الدور سيختلف تبعاً لاختلاف الظروف في كل بلد .

٥٣ - ومن بين هيئات إدارة الوكالات المتخصصة و "الموئل" ، فإن مجلس إدارة منظمة العمل الدولية ، في معرض تأكيده ، من جديد ، لدور المنسقين المقيمين ، شدد على أن قيام هؤلاء المنسقين بوظائفهم على نحو فعال ليس مرتبطاً بمدى الملاحم والسلطات الممنوحة لهم قدر ارتباطه بضمان أن تكون مقدرتهم عند المستوى الملائم وأن يكونوا ممثلين ، بالفعل ، للمنظمة ككل بما يجعلهم قادرين على تحقيق الاستخدام الأمثل للمعرفة وللخبرات المتراكمة فيها . وفي هذا السياق ، كرر مجلس إدارة منظمة العمل الدولية الإعراب عن تأكيده لأن تكون عملية اختيار الممثلين المقيمين مستندة إلى أساس واسع النطاق . ومجلس الإدارة متفق مع ما جاء في مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١١/٨٧ من أن المسؤولية الأساسية لتحديد أنشطة المنسق المقيم على المستوى القطري ، في إطار قراري الجمعية العامة ١٩٧/٢٢ و ١٧١/٤١ ، إنما تقع على عاتق الحكومات المضيفة .

٥٤ - وقد أشار مجلس إدارة منظمة الأمم المتحدة للغذية والزراعة ومجلس إدارة منظمة العمل الدولية إلى أن الظروف تختلف من بلد لبلد وأن تحديد دور المنسق المقيم ، في أية حالة بعينها ، يحتاج إلى مرونة وواقعية . وبالإضافة إلى ذلك فإن مجلس إدارة منظمة الأمم المتحدة للغذية والزراعة شدد على ضرورة العمل ، باستمرار ، على تحسين التنسيق عن طريق زيادة تبادل المعلومات واستخدام الأساليب الأخرى التي يتم التوصل إليها على المستوى القطري . واتفق مجلس إدارة منظمة الصحة العالمية مع الرأي القائل بأن هناك حاجة إلى تعزيز دور المنسق المقيم بوصفه قائداً لفريق وذلك من أجل تحسين تكامل الإجراءات التي تتبعها منظمة الأمم المتحدة على

الصعيد القطري . وأشار مجلس إدارة الاتحاد البريدي العالمي ومجلس إدارة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى أنه لا يوجد لهما هيكل غير مركزي على المستوى القطري وأنه لذلك كان الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو المتكلّم الرسمي باسمهما حتى قبل إنشاء وظيفة المنسق المقيم . وبالإضافة إلى ذلك فإن مجلس إدارة الاتحاد البريدي العالمي يعتبر أنه من الضروري توسيع نطاق هذا الدور بغية تحسين التنسيق والتماسك في منظومة الأمم المتحدة بالنسبة للتعاون في مجال التنمية .

#### باء - التمثيل الميداني لمنظومة الأمم المتحدة

٥٥ - يرد في التوصية (ع) من التقرير (المرجع نفسه) ما يلي :

"لم تكن النتائج التي توصلت إليها بعثات الدراسات الإفرادية بشأن تمثيل الوكالات حاسمة . وقد أبدى المسؤولون الحكوميون وموظفو الوكالات تأييداً كبيراً للبقاء على النمط الحالي للمكاتب وللتمثيل الميداني . غير أن حكومات بعض البلدان الجزرية وبعض ممثلي المانحين الثنائيين أعربوا بوضوح عن تأييدهم لتتوحيد بعض أجزاء منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري مع التركيز بصفة خاصة على وكالات المساعدة التقنية . ومما لا شك فيه أن غموض موقف المنسقين المقيمين كان أحد العوامل في هذه التقييمات . وقد تتغير الصورة إذا ما عُزز دور المنسقين المقيمين . وفيما يتعلق بمسألة الأماكن المشتركة ، أظهرت الدراسات الإفرادية أنه رغم ما قد يكون للمشاركة في أماكن المكاتب إلى أقصى حد من مزايا عديدة ، لا يمكن اعتبار ذلك ذات أهمية كبيرة من الناحية التنفيذية . ومع ذلك ، ينبغي مواصلة السياسة الرامية إلى أن تكون المكاتب في مبان مشتركة ، ولا سيما لدواعي الاقتصاد" .

٥٦ - ومن بين الردود التي وردت من المنظمات الأعضاء في الفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات ، عبر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الحاجة إلى زيادة التعاون بين ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة ، على المستوى القطري ، بما يجعلهم قادرين على تقديم المشورة المتكاملة في المسائل المتعلقة بقطاعات متعددة عندما تطلب الحكومة هذه المشورة . وذكر المجلس أنه يمكن تعزيز ذلك عن طريق استخدام مبان مشتركة . وأعرب المجلس ، في هذا السياق ، عن الأمل في أن يتوصل الفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسة إلى اتفاق بشأن هذه المسالة في وقت قريب ، على أن يلي ذلك تنفيذ الاتفاق تنفيذاً فعالاً . وذكر الاتحاد المالي

الافريقي انه يشعر ان هذه المسألة لا تتعلق ببرنامج الاغذية العالمي إذ ان غالبية المكاتب القطرية للبرنامج موجودة ، بالفعل ، في أماكن مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلا إذا كانت المرافق العمرانية لا تسمح بذلك .

٥٧ - ومن بين هيئات إدارة الوكالات المتخصصة ، رحب مجلس إدارة منظمة العمل الدولية ومنظمة الاغذية والزراعة بما ورد في التقرير من تسليم بالدور الاساسي الذي يؤديه تمثيل الوكالات الميداني . بيد أن هاتين الهيئةين أشارتا إلى أن دور مكاتبها الميدانية يتتجاوز إلى حد بعيد إدارة برامج التعاون التقني ، وأن جزءاً كبيراً من أنشطتها يشمل تقديم خدمات المشورة التقنية في قطاعات كل منها وأداء وظيفة قناة الاتصال بين مقر الوكالتين والمسؤولين التابعين للبلد . وإلى جانب ذلك ، لاحظ مجلس إدارة منظمة العمل الدولية أن المكاتب الميدانية لهذه المنظمة تتطلع بمسؤوليات رئيسية فيما يتعلق بأنشطة التعاون غير التقني كالمسؤوليات التي تتطلع بها الوكالة في المجالات التنظيمية ، والتشريعية ، والترويجية .

٥٨ - كما أشار مجلس إدارة منظمة العمل الدولية إلى أن المنظمة لا تنشئ مكاتب ميدانية إلا بعد أن يظهر بجلاء أنه يتعدى تقديم الخدمات الازمة بأي وسيلة أخرى من الوسائل الفعالة من حيث التكليف . وفي الوقت ذاته ، تصدر تعليمات واضحة للمكاتب الميدانية لإجراء تعاون وشيق مع المنسق المقيم وانتهاء كافة الفرص المتاحة لاقتتسام المباني . وأضافت هذه الهيئة أنه ينبغي للمنسق المقيم بدوره أن يضطلع بمسؤوليات موازية لكي يؤمن تعبئة وتوحيد المعرفة والمهارة التقنيتين المتوفرتين لدى المنظمة على أتم وجه .

٥٩ - وسلم مجلس إدارة منظمة الاغذية والزراعة بأن شمة حاجة للاقتساد في التكلفة وتحقيق مزايا أخرى من خلال اقتتسام المباني . وأشارت أيضاً إلى أنه من شأن هذا الاقتتسام أن يبعث على الاحسان بوحدة المقاصد . بيد أن هذه الهيئة أكدت أن بعض الحكومات تفضل أن يتواجد ممثلو المنظمة في وزارة الزراعة ذات الصلة أو بالقرب منها . وبوجه عام ، نادي مجلس الإدارة هذا باتباع نهج يتناول كل حالة على حدة في هذا المجال ، وإيشار اقتتسام المباني حيثما أمكن .

٦٠ - وأشار المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة إلى أنه يتفق تماماً مع الجمعية العامة في القرار ١٩٦/٤٢ الذي ينص على أنه ينبغي أن يراعي استعراض هيئات المكاتب الميدانية لكل منظمة مراعاة كاملة الحاجة إلى توفير

المشورة التقنية للبلدان النامية . وأيد المجلس تأييدها تماماً الجهدات التي يبذلها المدير العام لليونسكو من أجل تنفيذ سياسات الامم المركبة التي تشدد على تقديم المشورة التقنية وإجراء التحليلات على الصعيد القطري .

٦١ - ووافق مجلس إدارة منظمة الصحة العالمية على مبدأ تقادم مؤسسات منظومة الامم المتحدة للمباني ، وأكدت في الوقت ذاته أن ممثلي المنظمة على الصعيد القطري بوصفهم مستشارين تقنيين لوزراء الصحة ، ينبغي أن يكون مقرهم بالقرب من هؤلاء الوزراء .

جيم - المشورة التقنية التي تقدمها  
منظومة الامم المتحدة

٦٢ - فيما يلي نص التوصية (ك) من التقرير (المرجع نفسه) :

"ينبغي تعزيز قدرة منظومة الامم المتحدة على العمل التحليلي على المستوى القطري باستخدام وسائل مختلفة من ضمنها إعادة توزيع الموظفين الفنيين . وهذا يعني بمفهوم خاصة الدراسات القطاعية والشاملة لعدة قطاعات والمواضيعية المتعمقة التي تكون شمة حاجة إليها لأغراض البرمجة وتنسيق المعونة . وينبغي للمنسقين المقيمين أن يقوموا بدور قيادي في هذا العمل على نطاق يشمل المنظومة بأسرها ، وذلك باستخدام الموارد من الموظفين المتاحة من الوكالات بالاستعانة بالخبراء الاستشاريين ، حسب الاقتضاء" .

و فيما يلي نص التوصية (ل) المتعلقة بإحدى القضايا ذات الصلة :

"ينبغي أن يكون هناك قدر أكبر من التفاعل مع الحكومات في المسائل المتعلقة بالسياسة الإنمائية . وربما يتحقق ذلك إذا ما عُزز دور المنسقين المقيمين على النحو المقترن أعلاه وإذا ما قدمت لهم المنظومة ككل قدرًا كافياً من الدعم الفني . وإن للوكالات دوراً هاماً تقوم به في هذا الصدد ، وسيكون من المهم التوصل إلى توافق للاراء بين وكالات الامم المتحدة على مستوى المقر في هذا المدد" .

٦٣ - ومن بين ردود هيئات إدارة المنظمات الأعضاء في الفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات ، جاء في رد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه يمكن تعزيز قدرة المنظومة على العمل التحليلي على المستوى القطري من خلال إسناد وظائف و اختصاصات تقنية إلى ممثلو الوكالات المتخصصة في مجالات اختصاصاتهم القطاعية ، وتعزيز قدرة المنسق المقيم على الاستفادة من هذه المهارات من أجل دعم برامج الحكومة . وأشار المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة أنه نظراً للطابع غير المركزي لهيكل اليونيسيف ، فإنه بوسع مكاتبها الميدانية أن تجري تحاليل قطرية تتناول حالات معينة .

٦٤ - ومن بين الردود الواردة من هيئات إدارة الوكالات المتخصصة ، جاء في رد مجلس إدارة الاتحاد البريدي العالمي أن الاتحاد يجري تحليلاً قطاعياً ، على الطبيعة ، امتداداً إلى حالة الاقتصاد الكلي في البلد المعنى فيما يتعلق بكل عملية من عمليات البرمجة . ويتم تقديم تقرير البعثة التي اضطاعت بإجراء التحليل إلى السلطات الوطنية وإلى المنسق المقيم .

٦٥ - وكما ورد ذكره أعلاه ، أيد المجلس التنفيذي لليونسكو تأييدها تماماً الجهد الذي يبذلها المدير العام لليونسكو من أجل تنفيذ سياسات اللامركزية التي تشدد على تقديم مشورة وتحليل تقنيين على المعهد القطري . وأكدت مجلس إدارة منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأغذية والزراعة أن الممثلين الميدانيين لهذه المنظمات لا يقدمون دعماً إدارياً للمشاريع التي تنفذها منظماتهم فحسب ، بل يمارسون وظائف تتصل بتقديم المشورة التقنية في قطاع كل منها .

دال - أحكام القرار ١٩٦/٤٢ المتعلقة بدور المنسق المقيم ، والتمثيل الميداني ، والمشورة التقنية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة

٦٦ - تناول قرار الجمعية العامة ١٩٦/٤٢ مسألة دور المنسق المقيم . وأكّدت الجمعية العامة في الفقرة ١٢ (هـ) من القرار أنه ينبغي أن يتلقى المنسقون المقيمون الدعم اللازم من منظومة الأمم المتحدة والبلدان المانحة والمضيفة للاضطلاع بوظائفهم ، بفترة رفع كفاءة وفعالية الأنشطة التنفيذية التي تطلع بها منظومة الأمم المتحدة إلى الحد الأقصى ، وفقاً لاحتياجات البلدان المستفيدة وأولوياتها وأهدافها . ودعت الجمعية العامة في الفقرة ٢٢ الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى

الامتناعية من خدمات المنسقين المقيمين ، على النحو المتوج في قراري الجمعية العامة ١٩٧/٣٣ و ١٧١/٤١ ، والتماس آرائهم لدى النظر في المشاريع التي تمولها أو تنفذها منظومة الأمم المتحدة . وطلبت الجمعية العامة ، في الفقرة ٣٣ ، إلى المدير العام أن يقوم بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقييم الموارد الازمة للمنسقين المقيمين لإنفصال بمسؤولياتهم المتزايدة ، مع مراعاة اختلاف الحالات الوطنية .

٦٧ - وأعربت الجمعية العامة ، في الفقرة ٣٤ من القرار ، عن الحاجة الملحة لاستعراض هيكل المكاتب الميدانية لمنظومة الأمم المتحدة وترشيدتها من أجل تعزيز التعاون والاتساق والكفاءة عن طريق القيام ، في جملة أمور ، بزيادة المشاركة في المرافق والخدمات ، وفي هذا الصدد فإنها :

"(أ) تعرب عن ضرورة أن يراعي ذلك الامتناع مراعاة كاملة الحاجة إلى قيام مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بتوفير مشورة تقنية جارية ، على الصعيد الميداني ، وفقا لاحتياجات التي تحددها البلدان النامية ؛

"(ب) تؤكد على أنه ينبغي تقديم هذه المشورة بطريقة متكاملة ومتعددة القطاعات بالصورة التي يتواهها القرار ١٩٧/٣٣ ؛

"(ج) تطلب إلى هيئات الإدارة أن تقدم تقارير عن ذلك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٨ ؛

"(د) تطلب أيضا إلى المدير العام أن يقدم تقريرا دوريا إلى الجمعية العامة ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بشأن التطورات المتصلة بهيكل المكاتب الميدانية في منظومة الأمم المتحدة" .

٦٨ - وتناولت الجمعية العامة ، في القرار ١٩٦/٤٢ ، المسائل الثلاث المتعلقة الواردة في هذا الفرع ، وتتوقع أن تجري دراستها في سياق نهج برنامجي متكامل ، ومن زاوية نوعية ومستوى الكفاءات التي طورتها منظومة الأمم المتحدة على المستوى الميداني ، ومدى توفيرها للحكومات عند الطلب بطريقة متكاملة ومرنة وفعالة من حيث التكلفة .

٦٩ - وأشار مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، في تناوله لهذه المسائل ، إلى امكانية تعزيز قدرة المنظومة على العمل التحليلي على المعيد القطري بكفالسة حيازة ممثلي الوكالات المتخصصة لوظائف وقدرات تقنية ويعزيز قدرة المنسق المقيم على اللجوء إلى هذه الخبرة دعماً للبرامج الحكومية . وركرت هيئات إدارة الوكالات المتخصصة بصورة عامة في ردودها المتعلقة بهذه المسائل على أن الخبرة التقنية متاحة فعلاً على المعيد القطري . وأشارت بعض هيئات الإدارة إلى أن جعل سلطة اتخاذ القرارات لا مركزية وتحويلها من منظومة الأمم المتحدة إلى المعيد القطري سوف يسمّم أيضاً في تمكين التمثيل الميداني لمنظومة الأمم المتحدة من العمل بروح الفريق عند تقديم المشورة المتكاملة إلى الحكومات .

٧٠ - أما بالنسبة لمسألة المشاركة في أماكن المكاتب الميدانية ، ففي حين أن ذلك في حد ذاته لا يكفل استجابة منظومة الأمم المتحدة لطلبات الحكومات استجابة متكاملة ، فإنه سيسهل عملية التكامل . كما ينطوي الأمر على تحقيق وفورات واضحة بالنسبة للحكومات المستفيدة ولمنظومة الأمم المتحدة . وأكّدت هيئات إدارة الوكالات المتخصصة أن مكاتبها الميدانية المستقلة لا تنشأ إلا بعد التحديد التام لتتكلفتها والمزایا الناشئة عن الخدمات التي يتم توفيرها لإدارة أنشطة التعاون الإنمائي ، وعما تقوم به من مهام تقنية أخرى .

٧١ - وسيsem وجود إجابات على هذه المسائل المترابطة ، التي أشارتها الجمعية العامة في القرار ٤٢/١٩٦٢ ، في جعل دور المنسق المقيم أكثر فعالية . وحيث أن المنسقين المقيمين ليست لديهم موارد اضافية لتقديمها إلى الحكومة ، فإن العامل الرئيسي في نجاح القيادة الموضوعية بروح الفريق يمكن في قدرتهم على تعبئة منظومة الأمم المتحدة لتوفير المشورة التقنية الالزمة بطريقة متعددة القطاعات ومتكلمة .

هاء - الإجراءات التي توحّها المدير العام بشأن  
دور المنسق المقيم ، والتمثيل الميداني  
لوكالات الأمم المتحدة ، والمشورة التقنية  
التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة

٧٢ - ولذا ، فقد اقترح المدير العام أنه ، في ضوء ردود فعل هيئات الإدارة ، ينبغي الاضطلاع بالاستعراض المطلوب في الفقرة ٢٥ من القرار ٤٢/١٩٦٢ على مرحلتين :

(٤) تستعرض لجنة التنسيق الإدارية الترتيبات القائمة بين الوكالات في دورتها العادية الأولى في عام ١٩٨٨ ، في ضوء مشروع بيان يعد المدير العام بالتشاور مع المنظمات الأخرى ويقدمه من خلال اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) ، ومن شأن هذا الاعتراف أن يهدف إلى التعرف على المهام أو المسؤوليات الجديدة المحددة التي تنشأ عن القرار ١٩٦/٤٢ وعلى الموارد الإضافية ، بما في ذلك الموارد المتاحة في إطار منظومة الأمم المتحدة ، المطلوبة لإنضمام بهذه المهام ٤

(ب) يتم تنظيم استعراض أكثر اتساماً بالطابع الرسمي في الفترة ١٩٩١/١٩٩٠ في ضوء المشاورات مع حكومات البلدان المضيفة والعمليات الرائدة المتعلقة بالبرمجة وتبسيط الإجراءات وتحقيق الانسجام بينها ، وما إلى ذلك ، والتي سيتم الإطلاق بها في سياق تنفيذ القرار ١٩٦/٤٢ . وستظهر نتيجة هذا الاستعراض في المقترنات الرامية إلى إدخال التعديلات على الترتيبات القائمة بين الوكالات واستكمالها مع مراعاة خبرة العقد الماضي ، وفي الوقت نفسه السياق الذي يزداد تنوعاً والذي سيطلب من المنسقين المقيمين أن يعملوا في إطاره في فترة التسعينات .

#### садسا - مسائل أخرى

##### الف - تخصيص موارد منظومة الأمم المتحدة فيما بين البلدان

٧٣ - يتناول التقرير في التوصية (و) (المرجع نفسه) مسألة تخصيص موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاحتياجات المتغيرة المتعلقة بالتعاون التقني ويورد ما يلي :

"(و) ينبغي استعراض للاتجاهات المتعلقة بمفهوم ومنهجيات المساعدة التقنية ، بصفة مستمرة ، للحفاظ على الملاعة التامة للأنشطة التنفيذية التي تطلع بها الأمم المتحدة ، وقدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة . ويبدو حالياً ، أن البلدان التي حققت مستوى أكثر تقدماً في مجال التنمية تتوجه بقدر متزايد إلى منظومة الأمم المتحدة التماساً للتعاون في مجال الإدارة الإنمائية ، وعندما تزيد قدراتها الوطنية ، يقل توجهها إليها لنقل المعرفة التقنية والخبرة الفنية . وفي البلدان الأكثر فقراً والأقل نمواً ، لارتفاع الأنشطة التنفيذية تتفاوت أماساً وفقاً للأسباب التقليدية في معظم القطاعات عن طريق توفير المستشارين والخبراء الاستشاريين والمعدات

والتدريب . والسؤال المشار هو هل توجد حاجة الى إعادة النظر في المعايير المتعلقة بتخصيص موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، مع تكريم حصة أكبر من الحصة الحالية لافقر وأقل البلدان نموا ومن بينها البلدان الجزرية الصغيرة والضعيفة ، لتحقيق تأثير أقوى . ونظرا للتغير التدريجي في احتياجات البلدان في الطرف الأعلى من سلم التنمية وتزايد أهمية الدور الذي تؤديه مجموعة البنك الدولي في تقديم المساعدة التقنية (حاليا ثلاثة أمثال حجم المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) ، فقد يتطلب الأمر تركيز استخدام موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المحدودة للغاية تكريزاً أشد على عدد أقل من البلدان ذات الاحتياج الأكبر إلى المعايدة الإنمائية" .

٧٤ - ومن بين الردود الواردة من هيئات إدارة المنظمات الأعضاء في الفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات ، أكد مجلس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استمرار ملامة الأنشطة التنفيذية التي تتطلع بها منظومة الأمم المتحدة في الاتجاه للاحتياجات المتعددة والمتحورة للبلدان النامية . وأوضح أنه في حين تختلف الاحتياجات من بلد إلى آخر ، فإنه يتمنى للمنظومة أن تستجيب لهذه الاحتياجات على نحو واف . ورحب مجلس الإدارة بتركيز المخصصات المتعلقة بدورة البرمجة الرابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على البلدان ذات الاحتياجات الأكبر ، ولاسيما أقل البلدان نموا . ووفقا لما ذكره المجلس التنفيذي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، فإن اتخاذ قرار بشأن السياسات المتعلقة بتوزيع الموارد فيما بين البلدان النامية هو أمر يناظر في أهميته الحاجة إلى وضع السياسات بشأن الأولويات المتعلقة بتوزيع الموارد فيما بين البلدان . وأعرب المجلس عن الحاجة إلى زيادة المخصصات للمشاريع والبرامج على المستوى القطري ، لا سيما لأنشطة ما قبل الاستثمار والمساعدة التقنية الرامية إلى تخفيف حدة الفقر .

٧٥ - ومن بين الردود الواردة من هيئات إدارة الوكالات المتخصصة ، فقد اتفق مجلس إدارة الاتحاد البريدي العالمي في الرأي مع التقرير بأنه يتمنى القيام على أساس مستمر باستعراض مفهوم ومنهجيات المساعدة التقنية . واعتمد المجلس التنفيذي ، في تقرير بعنوان "مستقبل المساعدة التقنية المقدمة من الاتحاد البريدي العالمي" المبادئ التوجيهية التالية :

(١) أن تحول تدريجيا إلى البلدان المهام الحالية التي تنطوي على الخبرة التقنية "التقليدية" من أجل تخصيص موارد أكبر للمهام الأكثر تقنية ، وبوجهه

خاص الانشطة العامة التي تستهدف المساعدة على تعزيز وزيادة فعالية الجهد التي تبذلها البلدان أو مجموعات البلدان ٤

(ب) أن يستمر إعطاء الأولوية لقل البلدان نموا وإيلاء اهتمام أكبر للمعيار المتعلق بدوافع البلد طالب المساعدة ٥

(ج) أن تجري مساعدة البلدان على تنمية ذاتها والاستفادة على نحو أكثر فعالية من التعاون التقني ٦

وفي المناقشة التي دارت حول هذا التقرير في مؤتمر هامبورغ الذي عقده الاتحاد البريدي العالمي ، أكد عدد من البلدان أن الاحتياجات كبيرة وسوف تظل كذلك ، وأن المساعدة التقنية المقدمة من الاتحاد البريدي العالمي ستظل ضرورية بالنسبة لبعض البلدان ، حتى فيما يتعلق بالمهام التنفيذية "التقليدية" ٧ .

باء - تعاون منظومة الأمم المتحدة مع البنك الدولي  
والمصارف الإقليمية

٧٦ -تناول التقرير في التوصية (ي) مسألة التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف ، وأورد ما يلى :

"(ي) يقوم البنك الدولي والمصارف الإقليمية بدور متزايد الأهمية كمصدر هامة للمساعدة التقنية في بلدان عديدة . وينبغي موافلة استطلاع إمكانيات إقامة تعاون أوثق بين هذه الممادر المتعددة الأطراف للمساعدة المالية ووكالات الأمم المتحدة ، مثلًا في مجالات كتقدير الاحتياجات من المساعدة التقنية بوجه عام وفي قطاعات محددة" .

٧٧ - من بين الردود الواردة من هيئات إدارة المنظمات الأعضاء في الفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات ، رأى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن التعاون مع المؤسسات المعنية وولاياتها وسياساتها ، وأن يراعي الاختلافات القائمة فيما بينها . وأشار إلى الترتيبات التي جرى وضعها حتى الآن ، ورأى أنه نظرًا لأن عددا كبيرا من البلدان النامية أصبح يركز على الإدارة الاقتصادية ، فإنه ينبغي لبرنامج

الام المتحدة الإنمائي أن يكون قادرًا على الاستجابة للطلبات الواردة من الحكومات المتلقية فيما يتعلق بالمساعدة التقنية التكميلية . وشجع على تقوية التعاون بين مندوب الأم المتحدة للسكان والبنك الدولي بشأن القضايا السكانية .

٧٨ - لاحظ المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) أن المنظمة ، في دعوتها إلى انتهاج سياسة "التكيف ذي الطابع الإنساني" ، تعزز أشكالا جديدة من التعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . بيد أن هذه العلاقة لاتزال في مرحلة التكوين ومن السابق لوانه تقدير قيمتها على نحو تام . وفي هذا الصدد ، لقد فضل المجلس الانتظار إلى أن يقدم إليه المدير التنفيذي تقريرا بشأن مضمون وطابع التعاون الحالي والمتوقع بين اليونيسف والبنك الدولي .

٧٩ - وأعلن المجلس التنفيذي لمندوب الدولى للتنمية الزراعية أن المندوب ، بوصفه مؤسسة مالية متعددة الأطراف ، أبرم اتفاقات تعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من المؤسسات التابعة للأمم المتحدة ، ومع البنك الدولي والمصارف الأقلية . وهذه الاتفاقيات ، التي تستخدم الآن على نطاق واسع ، لا تتبع فقط البرمجة المشتركة والتخطيط المشترك للمشاريع ، ولكنها أيضًا تسهل من توسيع نطاق تعاون المندوب الدولي للتنمية الزراعية مع هذه الوكالات بحيث يتجاوز مرحلة البرمجة وإعداد المشاريع ليشمل تمويل المشاريع وتنفيذها . ونتيجة لذلك ، فإن عنانسر المساعدة التقنية المتعلقة بمشاريع المندوب قد تحصل على تمويل مشترك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، في حين يستعان بالقدرة المؤسسية للمؤسسات المالية الأخرى المتعددة الأطراف ولمكتب تنفيذ المشاريع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإشراف على المشاريع وتنظيم القروض .

٨٠ - كما أكد المجلس التنفيذي لمندوب الدولى للتنمية الزراعية أنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لاختيار مشاريع المساعدة التقنية ذات التوقعات الأكبر فيما يتعلق باجتذاب استثمارات إضافية من وكالات المعونة الخارجية ، ولاسيما من المؤسسات المالية مثل المندوب الدولي للتنمية الزراعية ، والبنك الدولي ، ووكالات التمويل الأقلية دون الأقلية ، علاوة على المانحين الثنائيين . وإيجازاً للقول ، فإن الروابط بين أنشطة ما قبل الاستثمار والأنشطة الاستثمارية ، وهي روابط بالغة الضعف ، يمكن تعزيزها بصورة كبيرة . وبالمثل ، فقد حث المندوب على إيلاء المزيد من النظر الفعال لتقديم المساعدة التقنية من وكالات الأمم المتحدة بالتعاون مع برنامج المساعدة الرئيسية عن طريق المشاركة في التمويل أو إقامة المشاريع الموازية

المنسقة . ونتيجة لذلك ، فإن هناك حاجة لإجراء حوار شامل مع البلدان المعنية لضمان إيلاء الاهتمام الكافي لمدى اجتذاب موارد إضافية وذلك عند إعداد البرامج القطرية وتخصيص موارد أرقام التخطيط الارشادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وكذلك عند القيام بالبرمجة المتعلقة بالقطاعات أو القطاعات الفرعية .

٨١ - ومن بين الردود الواردة من هيئات إدارة الوكالات المتخصصة ، أعرب المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عن التأييد التام للتصويم الداعية إلى تحقيق تعاون أكبر بين وكالات الأمم المتحدة والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في مجال وضع المشورة المتعلقة بالسياسات الإنمائية وإعداد التقديرات المتعلقة بالاحتياجات . ولاحظ مع الارتياح ، في هذا السياق ، أن لجنة التنسيق الإدارية بدأت في إجراء دراسة للتعاون بين وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي ، وأن المدير العام لليونسكو شرع في إجراء مشاورات مع البنك الدولي بغية تعزيز التعاون في مجالات تقديم المشورة المتعلقة بالسياسات وتقدير الاحتياجات على المستوى القطري .

٨٢ - ورأى مجلس إدارة الاتحاد البريدي العالمي أن التوصية (ب) هامة جدا لأن مجموعة البنك الدولي والمصارف الإقليمية أصبحت تشكل مصدرا هاما للمساعدة التقنية ولتقديم القروض بشروط ميسرة في القطاع المشمول بأنشطة الاتحاد البريدي العالمي . ونتيجة لذلك ، رأى أن من المستصوب أن تشرك وكالات التمويل هذه الاتحاد البريدي العالمي فيما تضطلع به من أنشطة على المستوى القطري . وسيتيح التعاون الوثيق إمكانية تبادل المعلومات وتجنب الازدواجية أو حالات التداخل . وسيقوم الاتحاد البريدي العالمي بدراسة طرق ووسائل تعزيز هذا التعاون ، ولاسيما مع البنك الدولي .

#### ١ - أحكام القرار ١٩٦/٤٢ المتعلقة بالتعاون مع البنك الدولي

٨٣ - دعت الجمعية العامة في الفقرة ١٨ من القرار ١٩٦/٤٢ مجلس إدارة مؤسسات منظمة الأمم المتحدة التي تقدم منح المساعدة من أجل التعاون التقني إلى تقديم تقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن مضمون وطبيعة تعاونها مع البنك الدولي في الحاضر والمستقبل بما في ذلك معايير اختيار البنك بوصفه الوكالة المنفذة وتوضح أيها ما إذا كانت اتفاقيات المشاريع المتعلقة بالمشاريع التي يقوم البنك الدولي بتنفيذها تختلف في طبيعتها عن المشاريع التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة الأخرى .

٢ - الاجراءات التي تؤخرا المدير العام بشأن  
التعاون مع البنك الدولي

- ٨٤ - أجرت اللجنة الامشارية المعنية بالمسائل الفنية (الانشطة التنفيذية) ، في دورة الخريف التي عقدها في عام ١٩٨٨ ، استعراضاً للعلاقة المركبة والسرعة التطور القائمة بين المؤسسات التابعة لجهاز الامم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي . وركز هذا الاستعراض الضوء على الطريقة المتعددة الجوانب التي يتم بها تعبئة الموارد المالية والتكنولوجية للبنك بالاقتران مع برامج التعاون التقني الممولة من المنح . وبالمثل ، فإن الخبرة المكتسبة في السنوات الأخيرة ، ولاسيما في ميادين برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الاعتماد الاقتصادي والتنمية في افريقيا (القرار د إ - ٢/١٢) ، أكدت مدى الحاجة إلى تحقيق تعاون أكبر . وفي الوقت نفسه ، فإنها أبرزت حاجة المنظمات الأخرى ، التي تعمل بالتعاون مع البنك الدولي ، إلى الإبقاء على الموضوعية والتسهيل الذاتي اللذين يستند اليهما القدر الأكبر من مصداقيتها كشركاء غير متحيزين في التنمية .

جيم - تدفق المعلومات الإنمائية

- ٨٥ - يورد التقرير في التوصية (م) A/42/326/Add.1-E/1987/82/Add.1 ، المرفق الفقرة ٨٢ ، ما يلي :

"(م) إن هناك حاجة إلى تحسين تدفق المعلومات الإنمائية إلى الميدان تحسيناً كبيراً . ويتسم هذا بأهمية متزايدة في بلدان عديدة مع تحول مفهوم المساعدة التقنية تدريجياً من نقل معلومات وخبرة محددة إلى التعاون التقني وتقديم الدعم الإداري إلى بلدان بلغت مرحلة متقدمة من التنمية . وعلى منظومة الامم المتحدة أن تنظر في ذلك على وجه الامتعجال لتسهيل حصول الحكومات ومجتمع المانحين على المعلومات باستخدام التقنيات الإعلامية الحديثة" .

- ٨٦ - تؤيد هيئات الإدارة لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الامم المتحدة للطفولة ، والاتحاد البريدي العالمي ، التوصية (م) بشأن الحاجة إلى زيادة تدفق المعلومات الإنمائية من المقر إلى المستوى الميداني بالاستعانة بالتقنيات الحديثة . وأعرب المجلس التنفيذي لمنظمة الامم المتحدة للطفولة عن رأي مفاده أن هذه المبادرة

من شأنها أن تيسر التعاون بين المنظمات على المستوى الميداني ، وبذلك تعزز قدرتها على تنفيذ ما يقع عليها من مسؤوليات تجاه البلدان بصورة أكثر فعالية . وأشار مجلس إدارة الاتحاد البريدي العالمي إلى أن الاتحاد يعتمد تحديث مواده الإعلامية وإتاحتها للحكومات والمنسقين المقيمين .

#### الإجراءات التي توخاها المدير العام بشأن المعلومات الإنمائية

٨٧ - كما أشار المدير العام في البيان الذي قدمه للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثانية لعام ١٩٨٨ ، المعقدودة في جنيف يبدو أن مؤسسات المنظومة تجاهلت إلى حد ما التوصية الواردة في التقرير بشأن دور المعلومات في عملية التنمية . بيد أن المدخلات غير الرسمية التي قدمتها المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ، والتي أحاط بها علما مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تضمنت تحليلات متعمقاً بعض الشيء لهذه المسألة . وقالت المديرة التنفيذية أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يبذل جهوداً متضافرة للاستفادة من أساليب نظم المعلومات الحديثة ، ليتسنى له إتاحة مزيد من المعلومات الأكثر جودة المتعلقة بالسكان إلى البلدان النامية عن طريق مكاتبها الميدانية .

٨٨ - ويبدو أن كثيراً من المنظمات الأخرى تحقق من امكانية تلك الأداة الإضافية للتعاون في ميدان التنمية وتقوم بتعزيز قدراتها في هذا المجال . على أن مسألة حصول البلدان النامية على موارد تلك المعلومات هي أمر ما زال يتطلب معالجته بطريقة منتظمة . ومما يحتاج إلى التعزيز التعاون بين وكالات الأمم المتحدة لضمان وصول كل منها إلى مصارف بيانات وقواعد نظم معلومات بعضها البعض في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكلفة .

#### دال - التعاون مع المنظمات غير الحكومية

٨٩ - تقترح التوصية (ج) الواردة في التقرير (المرجع نفسه) زيادة التعاون مع المنظمات غير الحكومية :

"يتوفّر للمنظمات غير الحكومية قدر من الموارد أكبر بكثير مما هو متوفّر لدى منظومة الأمم المتحدة ، وينبغي أن تصبح ، بموافقة الحكومات ، جزءاً من ترتيبات تنسيق المعونة ، كما ينبغي تشجيعها على الاشتراك في البرمجة المشتركة وفي تنفيذ المشاريع ، لاسيما في القطاعات الاجتماعية" .  
...//..

٩٠ - ومن بين الردود الواردة من هيئات ادارة المنظمات الاعضاء في الفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات ، اتفاق كل من مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي والمجلسين التنفيذيين لمنظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية على أن للمنظمات غير الحكومية دوراً مهما تقوم به لتكميله أنشطة منظومة الامم المتحدة ، لا سيما من خلال مشاركتها ك وسيطة بين جماعات القواعد الشعبية ، والامم المتحدة والوكالات الشنائية ، والحكومات المعنية . وأشار المجلس التنفيذي لليونيسف الى أنه استناداً الى خبرة اليونيسف فإن مشاركة المنظمات غير الحكومية في مجالات الدعوة ، والتعبئة الاجتماعية ، وجمع الاموال ، تسهل إنجاز البرامج . وأوصت مجلس ادارة الثلاثة بتعزيز هذا التعاون .

٩١ - وأشار المجلس التنفيذي لـ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الى أنه يمكن للمنظمات غير الحكومية الاضطلاع بدور أكثر أهمية مما يقترحه التقرير . ووفقاً لما أشار اليه المجلس التنفيذي ، فإن فعاليتها ، لا تقتصر على القطاع الاجتماعي ، بل يمكنها المشاركة بفعالية في جميع مراحل إعداد المشروع وتنفيذه كما برهن على ذلك عدد من مشاريع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية . واستناداً الى تجربة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية كان التعاون مع المنظمات غير الحكومية مكفولاً على أفضل وجه حينما أتيح لكل من الصندوق والمنظمة غير الحكومية الامانة من علاقة العمل ، وعندما تفهم الطرفان بشكل واضح التوقعات والأهداف ، وعندما كان للمنظمة غير الحكومية سجل واضح يمكن الاستناد اليه للاضطلاع بالتنوع المناسبة من أنشطة المشاريع . ومجدداً القول أنه لا ينبغي الاستخفاف بأهمية "الاماليب" التنظيمية المتداخلة والخبرة المستمدّة من المشاريع والبرامج . وبالمثل يشكل هذا النهج أماماً لبرنامج التعاون الموسّع الذي يشترك فيه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنظمة غير الحكومية والذي يقدم منحاً الى منظمات غير حكومية منشقة للاضطلاع بأنشطة رائدة لتجريب التكنولوجيات الجديدة أو الآليات المؤسسة ، وما الى ذلك . ويمكن ادراج نتائج هذا في مشاريع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، في ضوء مزاياها وإمكانية تكرارها على الأجل الطويل خارج نطاق النتائج المحددة للمنحة ذاتها .

٩٢ - وأشار مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي الى أنه لجعل المساعدة الإنمائية بصفة عامة أكثر فعالية وتماماً ، يمكن للحكومات المستفيدة ادماج المنظمات غير الحكومية في ترتيبات تنسيق المساعدة الإنمائية .

٩٣ - ولم ترد تعليقات بين الردود الواردة من هيئات ادارة الوكالات المتخصصة إلا من مجلس ادارة الاتحاد البريدي العالمي . وقد أشار الى أن هذه التوصية لا تنطبق على الاتحاد البريدي العالمي الذي ليس لديه علم بمشاركة أي منظمة غير حكومية في قطاعه .

#### الاجراءات التي تخاها المدير العام بشأن زيادة التعاون مع المنظمات غير الحكومية

٩٤ - لقد أبرز استعراضاً منتهلاً المدة الأخيرة لبرشامع عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، الاعتراف المتزايد من جانب الدول الاعضاء بدور المنظمات غير الحكومية الافريقية وغير الافريقية في البحث عن السياسات الإنسانية المناسبة وتقديم الخدمات الأساسية الفعالة . وينمو التعاون بين مؤسسات منظومة الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ، استجابة للتغيرات المتغيرة للبلدان النامية . ويتعين أن ينعكس هذا بالكامل في عملية الاستعراضاً الرسمي التي تقوم بها بعض منظمات الامم المتحدة .

#### سابعاً - الاحتياجات

٩٥ - تتضح بجلاء من هذا التقرير قيمة وأهمية عملية اشتراك هيئات الادارة ذات الصلة في منظومة الامم المتحدة في المداولات التي تجريها الجمعية العامة بشأن الأنشطة التنفيذية . ويبدو جلياً يقدر متساوًى انه يمكن موافقة مقل هذه العملية بموردة مقيدة .

٩٦ - وقد تبادرت مدى وعمق الردود الواردة من هيئات الادارة الى حد كبير ، حتى بالنسبة للمسائل ذات الاهتمام المباشر بالنسبة للمنظمات المعنية . ويشير المدير العام الى أن جميع هيئات الادارة المعنية قد ترحب في استعراضاً الردود الموحدة لتحديد المواقف المشتركة وأوجه الاختلاف بالنسبة للتوكيد أو للنهج .

٩٧ - وقد ترتفع الدول الاعضاء ، عند النظر في زيادة الاستفادة من هذه العملية ، ان تأخذ في الاعتبار أهمية تحديد القضايا او المسائل بموردة محددة على نحو كافٍ بما يتتيح القيام باستعراضاً أشمل وإعداد اتجاهات أكثر تحديداً .

٩٨ - وبينما لا تفطري دراسات الحالة ، التي استند اليها التقرير إلا عينة مغيرة من المسائل المتمللة بالأنشطة التنفيذية في بلدان نامية مختارة ، فإن أهم الشتائج

شتعلت بمشاكل تكررت الاشاره اليها في دراسات وتقييمات اخري ، وتفيد البيانات التي اصدرتها الجمعية العامة ذاتها بشأن الحاجة الى ادخال تحسينات .

٩٩ - وتكشف الردود الواردة من هيئات الادارة عن بعض المسؤوليات التي يتحملها مواجهتها عند صياغة الاهداف الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل ، وعند وضع سياسات واجراءات محسنة ، وكذلك عند تعديل هيئاكل المنظومة على المستوى القطري .

١٠ - وفي الوقت ذاته ستجد الدول الاعضاء في هذا التقرير دلائل اخرى على الحاجة الى إضفاء مزيد من التمايز والتنسيق على ممارساتها المتعلقة بالأنشطة التنفيذية حسبما تم الاعراب عنه في المحاولات المختلفة لمنظومة الامم المتحدة . وقد تم الاعراب بوضوح في الجمعية العامة عن نوايا الدول الاعضاء فيما يتعلق بضمان توفير الحد الامثل من الخدمات والدعم للبلدان النامية . وفي الوقت نفسه ، غياب الاختلافات في التفسير او التأكيد تبرز الطابع المعقّد للعملية الرامية الى اصلاح وتحسين الانشطة التنفيذية التي يلتزم بها جهاز الامم المتحدة الإنمائي التزاما وطيفا .

-----